

وبالمناسبة، أريد أن أشكر أعضاء المؤسسة التشريعية بغرفتيها، نوابا ومستشارين، من الأغلبية ومن المعارضة، وهم الذين ربطتنا بهم طيبة هذه الولاية علاقة تعاون وشراكة، أثمرت حصيلة تشريعية ورقابية مهمة و نوعية، وربما غير مسبوق، كما أريد أن أشكر أعضاء الحكومة ومختلف مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على جهودهم المقدر، إذ عملوا بجد، رغم بعض التشويش من بعض الجهات، ورغم أحيانا توهم معارك وخلافات داخل الحكومة، التي واصلت عملها، ولم تسقط كما كانوا يتوهمون ويروجون ويزعمون.. شكرا، لا في الشهور الأولى ولا في سنتين ولا بعد ذلك.

إن الحصيلة التي أتشرف اليوم بتقديم معالمها الكبرى أمامكم، ومن خلالكم للرأي العام الوطني وإلى كل من تساءل حول أداء الحكومة ونتائج عملها، وهو سؤال مشروع، سؤال متفهم، أحاول اليوم الإجابة عنه، وهو تمرين ديمقراطي، لكن هو أيضا تكريس للشفافية وترسيخ لمبدأ دولة المؤسسات.

ليست هذه المرة الأولى التي في الحقيقة أعرض فيها حصيلة عمل الحكومة، سبق لي أن عرضتها أمامكم ومن على هذا المنبر في منتصف الولاية الحكومية، عرضنا حصيلة مرحلية لعمل الحكومة، كما أصدرنا تقارير منتظمة على التوالي وهي منشورة ومتوفرة على منصات إلكترونية خاصة بذلك اسمها "برنامج" (<https://barnamaj.cg.gov.ma>)، وبالتالي فهي في متناول الجميع، فاعلين، مواطنين، مجتمع مدني، صحافة، وهذا تجسيد عملي لمبدأ الشفافية وتفعيل الحق في الحصول على المعلومة.

واسمحوا لي أن أذكر باختصار وفي إشارة بسيطة قبل عرض الخطوط العريضة لحصيلة عمل الحكومة التي هي الحكومة الواحدة والثلاثون بعد الاستقلال وهي الثانية بعد دستور 2011، أريد أن أذكر قليلا بأن السياق السياسي والاقتصادي الدولي والوطني الذي تشكلت فيه هذه الحكومة في أبريل 2017 كانت متسمة من جهة بأزمة مالية واقتصادية عالمية وبتراجع النمو في أغلب البلدان الشريكة اقتصاديا للمغرب، تزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية، صعود متزايد لسعر البترول منذ 2016، والذي بلغ أوجحه سنة 2018، حيث تجاوز 84 دولارا للبرميل، وضع إقليمي وجمهوي يتسم بعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الأمني، وهكذا حازت الحكومة على التعيين الملكي السامي بتاريخ 5 أبريل 2017، ثم صادق البرلمان على الثقة لها بتاريخ 26 أبريل 2017.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أجدد العرفان والامتنان لجلالة الملك حفظه الله، والاعتزاز بالثقة الملكية السامية، ودعم جلالته المتواصل طيبة كل المراحل التي قطعها هذه الحكومة، بدءا من تشكيلها في نسختها الأولى ومرورا بمختلف التعديلات التي طرأت عليها، هيكلية وأعضاء.

وباستحضار كل تحديات المرحلة، انطلقنا في عملنا منذ اليوم الأول لتعيين الملكي للحكومة متوكلين على الله، "ومن يتوكل على الله فهو

محضر الجلسة رقم 374

التاريخ: الثلاثاء 25 ذو القعدة 1442هـ (06 يوليوز 2021م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة لعرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرورية لعمل الحكومة.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، يعرض السيد رئيس الحكومة الحصيلة المرورية لعمل الحكومة خلال هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان.

والآن لكم الكلمة، السيد رئيس الحكومة، تفضلوا مشكورين.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون، نوابا ومستشارين، المحترمين،

يسرني الحضور لهذه المؤسسة الموقرة في هذه الجلسة التي تتعقد بعد أربع سنوات وبضعة أشهر من تحمل الحكومة لمسئولياتها، وهي الجلسة التي بادرت بطلب انعقادها لعرض حصيلة عمل الحكومة، على أساس ومرجعية البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب، أو أعطى للحكومة على أساسه الثقة بتاريخ 19 أبريل 2017، وأيضا تفعيلا للدستور وتحديد تفعيلا للفصل 101 منه.

وسلمية بقرار من جلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أنهى عبث عصابة الانفصاليين في المنطقة، وشكل ضربة قاصمة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة وبداية مرحلة جديدة عنوانها "لا تساهل بعد اليوم"، وهي الخطوة التي لقيت التفافا وطنيا ولقيت مباركة دولية.

وبهذه المناسبة، يشرفني أن أتقدم باسم الحكومة بأسمى عبارات التقدير والإكبار لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وهي مناسبة أيضا لتوجيه التحية لكافة مكونات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، على ما يبذلونه من تضحيات جسام وخدمات جليلة للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته ترابه وأمن وسلامة المواطنين والمواطنات.

وقد تواصل مسلسل النجاحات بقيادة جلالة الملك حفظه الله، بالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء وتغيير الإدارة الأمريكية لخريطتها الرسمية واعتماد خريطة تضم كامل التراب الوطني، وهو ما شكل تحولا نوعيا في تاريخ القضية الوطنية، أخرج الخصوم وأخرجهم عن صوابهم وأربك حساباتهم، خاصة وأن المغرب أكد استمرار تمسكه بالحل السلمي السياسي والمسار الأممي وتشبته بمقترح الحكم الذاتي الموسع للأقاليم الجنوبية، في إطار السيادة المغربية كحل وحيد وأوحد لهذا النزاع المفتعل.

أيها السيدات والسادة،

إننا ونحن نضع الحصيلة بين يدي الجميع اليوم، برلمانيين ورأي عام وخبراء وإعلاميين ومتخصصين ومحللين، وبقدر ما نحن فخورون بالحصيلة الإيجابية المشرفة لعمل الحكومة، بل وغير المسبوقة في عدد من القطاعات، فإننا مستعدون للمناقشة وتقبل النقد والمحاسبة، ونحن واعون أن انتظارات المواطنين وتطلعاتهم كبيرة جدا، لكن حسبنا أننا لم ندخر جهدا لخدمة بلادنا والعمل بكل جد على تطورها وتقدمها للأفضل، بقيادة جلالة الملك حفظه الله.

بطبيعة الحال كان من الممكن أن نعمل أفضل وأحسن في بعض الأمور، ولكن كما يقولو المغاربة "اللي قال العصيدة باردة يدبر يدو فيها"، هناك إنجازات مهمة وهناك أمور تحتاج إلى تفصيل إن شاء الله، سأرجع إليها.

السيد رئيس مجلس النواب، السيد رئيس مجلس المستشارين المحترمان، البرنامج الحكومي لولاية 2016-2021 أسس لانتقال منهجي مهم، حيث أعطى لأول مرة للتعاقد السياسي الذي يستلزم آليات دقيقة للقيادة والتنزيل والمراقبة أهمية كبيرة، كما هو معمول به في التجارب الدولية الرائدة، وقد التزمت الحكومة في برنامجها بوضع هذه الآليات من خلال اعتماد مخطط تنفيذي في أفق ثلاثة أشهر، يتضمن بالخصوص الأهداف والتدابير التي

حسبه، **إن الله بالغ أمره**، ومسلحين بالثقة الملكية السامية وبنقطة المواطنين والمواطنات وثقة البرلمان أيضا ومصادفته على تلك الثقة.

وقد تواصل عملنا في وقت علا فيه خطاب للتينيس والتبخيس وترويج عدد من الإشاعات، لكن عزيمة الحكومة كانت أقوى، وها هي اليوم بعد أربع سنوات ونصف تقريبا لاتزال تشتغل بكل وطنية وجد وستواصل تحمل مسؤوليتها خدمة للوطن وخدمة للمواطنين إلى آخر يوم بإذن الله. وكما قلت من قبل، إن هذه الحصيلة هي حصيلة كافة مكونات الحكومة وأعضائها وليست حصيلة طرف دون طرف، ولا وزير دون آخر، ولا قطاع دون آخر، ولا حزب دون آخر كما يزعم البعض، وقد سبق أن اتفق أعضاء الحكومة في الاجتماع الرابع للجنة الوزارية لتتبع تنزيل وتيسير البرنامج الحكومي يوم 25 ماي 2021 أن يتواصل كل عضو في الحكومة بحصيلته القطاعية فهي ستكون أكثر تفصيلا لما حققه من إنجازات، لا يسمح هذا العرض الإجمالي بالتفصيل فيها.

السيدات والسادة المحترمون،

تعد هذه الولاية الحكومية ولاية استثنائية بجميع المقاييس، لما عرفته من تطورات في بدايتها على الصعيد السياسي والاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك بما عشناه في بحر هذه الولاية من محطات صعبة وأحيانا قاسية، وأبرزها وأقصاها جائحة "كوفيد-19"، وهي جائحة لاتزال مؤثرة دوليا وإقليميا ووطنيا، هي الجائحة التي ضربت العالم وأربكت كبريات الاقتصاديات والبنيات الصحية العالمية وما تزال تداعياتها مستمرة، ولا يعرف أحد في العالم مآلاتها وتداعياتها، خاصة بعد ظهور عدد من المتحورات والسلالات الجديدة والخطيرة للفيروس.

وقد شكل تدبير بلادنا بقيادة جلالة الملك، حفظه الله، للجائحة قصص نجاح متتالية جماعية للمغرب رسميا وشعبيا، كما أن للحكومة فيها نصيب مقدر إلى جانب كل المؤسسات والخطوات والمواطنين وتعاونهم وتعاقدهم وتضامنهم وتعبئتهم وتفاعلهم الإيجابي مع القرارات الحكومية وقرارات السلطات العمومية، ورغم هذه التحديات فإن، الحمد لله، النموذج المغربي بقي رافعا رأسه نموجيا على المستوى الإقليمي والدولي.

معشر السيدات والسادة،

لا يفوتني في هذا المدخل كذلك إلا أن أذكر بما عرفته هذه الولاية الحكومية من تطورات إيجابية مهمة في مسألة القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية، حيث حققت الدبلوماسية المغربية بقيادة وتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، نجاحات كبيرة ومنتالية، حاصرت أعداء وخصوم الوحدة الترابية دوليا، وقوت الحضور المغربي في القارة الإفريقية، وكشفت الأعياب الخصوم، وفضحت ادعاءاتهم وهو ما ترجم في فتح 22 دولة قنصلياتها بالأقاليم الجنوبية بمدينة العيون والداخلة.

كما أن أحداث الكركرات وتدخل القوات المسلحة الملكية باحترافية

الحصيلة العامة للحكومة بمختلف قطاعاتها، وفترة هذه الإنجازات الأفقية والقطاعية لا يمكن استيفائها في هذا العرض، ومن ثم لن يكون بالإمكان الإحاطة بها، ولتمكين الجميع من الإطلاع عليها هناك كما قلنا برنامج خاص.. موقع خاص لذلك، لكن سأركز على أهم النقاط الأساسية في أداء الحكومة بطريقة تحاول أن توصل الرسائل الأساسية، ويمكن أن نقول أن هذه الحكومة، أولاً، هي حكومة اجتماعية بامتياز، اجتماعية تعطي الاهتمام الكبير للتنمية البشرية وللتماسك الاجتماعي والمجالي، وهذا يشكل محورا أساسيا من محاور البرنامج الحكومي، ذلك أنه يمكن أن نقول أنه ليس هناك من برنامج مرتبط بالتنمية البشرية أو برنامج مرتبط بالتماسك الاجتماعي أو بالتماسك المجالي إلا ودعمته هذه الحكومة وأبدعت فيه أو طورته أو أبدعت مجالات أخرى أو برامج أخرى في إطاره.

ويشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي واحدا من الإصلاحات الكبرى في مجال تعزيز التنمية البشرية، وأهم ما في هذا المجال هو أنه لأول مرة يصبح عندنا إطار تعاقدي لإصلاح منظومة التربية والتكوين لأول مرة منذ الاستقلال ملزم لجميع الأطراف، انتقل الشأن التربوي بمقتضاه من مجرد شأن قطاعي إلى التزام حكومي ومجتمعي، وفق خارطة طريق وسجل في القانون الإطار رقم 51.17.

ولمواكبة هذا الورش وتسريع وتيرته، أحدثت الحكومة اللجنة الوطنية لتتبع وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وعرف هذا القطاع المهم والحيوي وذو الأولوية، أولاً، وقبل كل شيء توفير الإمكانيات اللازمة المالية والبشرية ليقوم بمهامه، فانتقلت ميزانيات القطاع من 54 مليار درهم سنة 2016 إلى 72 مليار درهم تقريبا سنة 2021 بزيادة تقدر بـ 33%، وهي زيادة غير مسبوق في تاريخ المغرب ورغم ظروف الجائحة - وغادي نكرر هاذ اللازمة باستمرار - رغم ظروف الجائحة الصعبة، فإن جميع البرامج المرتبطة بالتنمية البشرية وبالتماسك الاجتماعي وبالعدالة المجالية لم تشهد انخفاضا، بل شهدت ارتفاعا سنة 2020 وسنة 2021، وهذا في حد ذاتها نجاح كبير، فعلى الرغم من ظروف الجائحة والنقص في المداخيل ديال المالية العمومية لسنة 2021، ونقص المالية المرتقب سنة 2022، فإن ميزانية وزارة التربية الوطنية قد زادت بنفس الوتيرة التي كانت مقررة من قبل، كما تعززت الموارد البشرية من متوسط ديال 7000 تقريرا منصب مالي ما بين 2004 و2016 إلى حوالي معدل ديال 20.000 منصب مالي سنويا بين 2017 و2021 مع تسجيل بطبيعة الحال رقم قياسي سنة 2017 بـ 32.000 منصب مالي، وهكذا عرف قطاع التربية الوطنية تشغيل 89.000 أستاذ خلال فترة 2017-2021 بإضافة حوالي 32% من العدد الإجمالي للأساتذة.

كما أيضا أنجزت الحكومة عددا من الإصلاحات البيداغوجية والمضمونية المهمة، أولاً، من خلال إرساء هندسة جديدة للتكوين الأساسي للمدرسين غير مسبوق، مرتكزة على الإجازة خاصة في علوم التربية بالجامعات

سيتم اتخاذها بالنسبة لكل قطاع حكومي ووضع منهجية واضحة في هذا المجال.

وفعلا، ولأول مرة اعتمدت الحكومة هذه المنهجية الجديدة لتتبع البرنامج الحكومي، تمت مأسستها بموجب منشور لرئيس الحكومة أسفرت عن:

- أولاً: إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي؛
- ثانياً: إرساء اللجنة الوزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي؛
- ثالثاً: إحداث وحدة لدى رئاسة الحكومة لتتبع التنزيل مع شبكة من المحاطين المعينين بصفة رسمية في الوزارات، تمدها بالمعطيات وتساهم في تنزيل المنهجية المعتمدة.

وقد عرفت اللجنة الوزارية انتظاما في اجتماعاتها حتى في عز الأزمة الصحية، وهو ما مكّنها من التتبع المستمر لمدى التقدم في تنزيل البرنامج الحكومي، وبفضل هذا الانخراط الجماعي لأعضاء الحكومة، والذي أنههنا بعملهم جميعا في هذا المجال، أستطيع أن أعرض أمامكم هذه الحصيلة للعمل الجماعي للفريق الحكومي، والتي بيناها جميعا سنة بعد سنة، وقمنا بصياغة حصيلتها بطريقة جماعية في عدة محطات إلى أن تمكنا من عرض الحصيلة اليوم.

وقد أوصى تقرير النموذج التنموي على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي في المستقبل على مستوى رئاسة الحكومة على وحدة دعم تنفيذ ومراقبة أداء السياسات العامة والإصلاحات لتتكلف بالمتابعة الدقيقة لتتقدم المشاريع ودعم تنفيذها وحل أي معيقات، بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الوزارية، كما ورد في تقرير النموذج التنموي بالحرف، وهو تيمم للتجربة الحكومية الحالية في هذا المجال.

أما بالنسبة لوضعية تنفيذ الإجراءات، فبحسب المعطيات المتوفرة إلى حدود شهر أبريل 2021، فإن وضعية إنجاز إجراءات البرنامج الحكومي حسب المعطيات المتعلقة بـ 98% من الإجراءات فهي كالآتي:

- إجراءات منجزة أو هي في مرحلة متقدمة من الإنجاز أو هي ذات طبيعة مستقرة: 69%، من الإجراءات؛
- في طور الإنجاز: 24%؛
- في مرحلة الانطلاقة: 2%؛
- إجراءات متعثرة أو لم تنطلق بعد: 5%.

وإن وضع هذه المعطيات تحت تصرف الجميع كما قلت في موقع خاص موجود، كل هذه المعطيات المفصلة لكل إجراء إجراء كل إجراء وماله كيف اتخذ.. الإجراءات التنفيذية والنتائج ديالو كلها موجودة والحمد لله تحت تصرف الجميع، إن وضع هذه التصرفات تحت تصرف الجميع هو في حد ذاته تحول في التعامل مع البرنامج الحكومي، تحول غير مسبوق.

كما قلت منذ قليل، إن وفترة الإنجازات الأفقية والقطاعية التي هي مجموع

التعليم الأولي بتعاون الجميع قطاع التربية الوطنية واحد، ولكن عدد من القطاعات الأخرى شاركت وزارة الداخلية من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجماعات الترابية، وزارة المالية، وزارة الشباب والرياضة، عدد من القطاعات الأخرى شاركت لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير، والذي سيؤثر على جودة التعليم وسيؤثر على تخفيض الهدر المدرسي في مجال التعليم بشكل كبير إن شاء الله.

بطبيعة الحال، مع هاذ البرنامج اللي هو برنامج ناسح وسيلقى نجاحات إن شاء الله، لأن الهدف ديالنا هو 100% في 2023-2024 تقريبا، تقريبا نتمناو إن شاء الله، لأن البرنامج الأصلي 100% نصلوه في 2027، ولكن نتيجة السرعة اللي كايته بتعاون ديال جميع المتدخلين غادي يتقلص هاذ الأجل إن شاء الله إلى 2023.

هناك أيضا البرنامج الوطني للتربية الداجمة، ذلك أن عندنا الأطفال في وضعية إعاقة اللي كيخصهم واحد العناية خاصة، وبطبيعة الحال الأشخاص في وضعية إعاقة كلهم في ظل هاذ الحكومة هناك عدد من البرامج استهدفتم، والحمد لله، هذا من البرامج الناجحة اللي هو "البرنامج الوطني للتربية الداجمة" واللي عندو واحد الشعار هو "لن نترك أي طفل خلفنا" حتى واحد ما نخليوه وانا، جميع الأطفال بما فيهم الأطفال في وضعية إعاقة اللي عندهم صعوبات في متابعة التمدرس خصنا نوفر الوسائل ليستطيع أن يلحقوا تربويا بالأطفال الآخرين، وبالتالي انتقل عدد المؤسسات التعليمية المصنفة داجمة برسم سنة 2019-2020 إلى 3400 مؤسسة تقريبا، وهو ما يمثل 31% من مجموع المؤسسات التعليمية، وبلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة المتابعين دراستهم في هذه المؤسسات 24.000 طفل تقريبا اليوم، وتتمناو تعميم هذه التجربة في المدارس الأخرى وهي تجربة رائدة استطاعت هذه الحكومة أن تأتي بها.

بطبيعة الحال، هناك أيضا برامج خاصة لدعم التربية غير النظامية لمحو الأمية والتي آتت أكلها، والحمد لله، وتعزز التكوين المهني، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص الشغل من خلال مختلف البرامج، ولكن بغيت هنا بالخصوص نأكد على واحد البرنامج اللي هو تخصيص منحة لمتدربي التكوين المهني لأول مرة في ظل هذه الحكومة على غرار طلبة التعليم العالي وبنفس الشروط، وقد استفاد من المنحة برسم السنة التكويني 2019-2020 ما مجموعه 44.000 متدرب بكلفة إجمالية ناهزت 156 مليون درهم مع الهدف أن نصل إلى 70.000 في أفق 2023.

وأيا أرسيت منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي وذلك عن طريق توسيع العرض الجامعي، وهذا شيء مهم جدا، بإحداث 39 مؤسسة جامعية جديدة ما بين 2017 و2021 وبرمجة إحداث 21 مؤسسة جديدة في أفق 2023، منها 12 مؤسسة ذات استقطاب مفتوح و9 مؤسسات ذات استقطاب محدود، 4 ديال الكليات ديال الطب و5 ديال المدارس

المغربية، والتي أحدثت لأول مرة إلى جانب إصلاح مسار التكوين الأساسي للمدرسين من 5 سنوات وتعزيز التكوين المستمر القائم على التقنيات الجديدة بهدف إدماج أكبر للتكنولوجيا الجديدة لدى الأطر التربوية، وتم ربط الآلاف، حوالي 7000 مؤسسة بشبكة الإنترنت كجزء من برنامج "جيني 3"، وهذا يبين بأن الذي جئنا فيه الجديد ليس فقط أرقام، ليس فقط أموال، وإنما حتى مضامين يروم جودة التكوين.

بطبيعة الحال بموازاة مع هذا، هناك تعزيز جميع البرامج الاجتماعية لدعم التمدرس، أبدأ برنامج "تيسير" الذي انتقل من 700.000 تقريبا مستفيد إلى 2.300.000 إلى 2.400.000 مستفيد سنة 2019 و2020، ولاشك أن هذا الرقم سيرتفع في هذه السنة، وبطبيعة الحال ارتفع عدد المستفيدين من المبادرة الملكية "مليون محفظة"، عدد المستفيدين من الداخليات، عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية، عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية، عدد المستفيدين من النقل المدرسي، ارتفعت أرقامهم كلها في هذه السنوات الأربعة، وقد أسهمت هذه الجهود على مستوى تعزيز الموارد البشرية من جهة والمالية على مستوى التطوير البيداغوجي، على مستوى تطوير البنيات التحتية، على مستوى برامج الدعم في تحسين مؤشرات التمدرس كما يلي:

- أولا، تسجيل انخفاض كبير في نسب الاكتظاظ؛

- ثانيا، ارتفاع نسبة التمدرس بشكل غير مسبوق، غير مسبوق.

بالنسبة لنسبة الاكتظاظ انخفضت من 48% في السلك الابتدائي سنة 2016-2017 إلى 13% سنة 2019-2020، في السلك الثانوي الإعدادي انخفضت سنة 2016-2017 من 22% إلى 4.7% سنة 2019-2020 وهكذا.

كما ارتفعت نسبة التمدرس بشكل ملموس من 2016 إلى 2020، المستوى الابتدائي انتقلت من 98% إلى 99.8% تقريبا، المستوى الثانوي الإعدادي انتقلت من 88% إلى 94%، على مستوى التكوين التأهيلي بلغت اليوم 69.9%؛

- تسجيل انخفاض في نسب الهدر المدرسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية؛

- وأخيرا، هناك برنامج تعميم التعليم الأولي الذي يعتبر أيضا قصة نجاح كبرى في هذا المجال، فقد عرف عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي.. قفز من 50% تقريبا احنا عندنا 1.400.000 تقريبا، فاش جينا في 2017 كان 700.000 تقريبا 699.000 تقريبا في التعليم الأولي، الأطفال اللي عندهم 4 سنين و5 سنين، وكان يمثل 49.60% من عدد الأطفال، اليوم قفز إلى 900.000 طفل على الأقل سنة 2019-2020 أي 72.5%، والمقدر أنه في هذه السنة بلغ 77% من عدد الأطفال ديال 4 سنين و5 سنين اللي ولجو

جميع البرامج الاجتماعية التي فيها الإطار كلها دعمت، لكن البرنامج الكبير هو الذي جاء في التوجيهات الملكية السامية لخطاب العرش لسنة 2020، وكذا خطاب أكتوبر لافتتاح هذه السنة البرلمانية، والذي وضع مشروعا كاملا لتعميم الحماية الاجتماعية، وقد حرصت الحكومة على تحويل هذا المشروع إلى قانون إطار الذي صادق عليه البرلمان، والذي يضم:

- تعميم التأمين الإجباري عن المرض سنتي 2021-2022 لفائدة 22 مليون شخص؛

- تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب 7 مليون طفل في سن المدرس، تستفيد منها 3 ملايين أسرة بين سنتي 2023 و2024 بـ 300 درهم لكل طفل؛

- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2024؛

- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، وقد بدأت الحكومة فعلا في تعميم التغطية الصحية سنة 2021-2022.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج كلها غادي تقدر الكلفة ديالها السنوية في آخرها بـ 51 مليار درهم، منها 23 مليار من الميزانية العامة للدولة.

لكن الأهم هنا هو أن توسيع التغطية الصحية الأساسية خلال السنوات الأخيرة ارتفع تقريبا من 35% سنة 2012، بلغ 52% سنة 2015، ليبلغ 70% سنة 2019 ولبيلغ تقريبا 74% سنة 2021، وبالخصوص مع انضمام التغطية الصحية للفئات من العمال المستقلين وغير الأجراء، التغطية الصحية للطلبة كما رأينا كيفاش توسعت، وقد بلغ العدد الإجمالي للسكان الذين يستفيدون اليوم من التغطية الصحية الأساسية سنة 2020: 21 مليون مواطن ومواطنة مقارنة بـ 10 ملايين فقط سنة 2017.

واحنا كنعرفو بأن التغطية الصحية هي المفتاح الأساسي لتخفيف عبء التكاليف الصحية على الأسر، الأسر اليوم الأغلبية على الأقل 50% من التكاليف الصحية تكون عليهم، مع برنامج التغطية الصحية غادي تنخفض هاذ الكلفة ديال التغطية الصحية على الأسر إلى 25%.

لا يمكن هنا إلا أن أشير إلى النجاح الكبير للتنزيل الأولي للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والذي يروم، أولا، تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب وكثير من الأهداف التي كانت مسطرة في هذه البرامج كلها قد وصلت إليها.

معشر السيدات والسادة،

هناك أيضا مضاعفة نفقات "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، والذي

ديال التربية والتكوين، وهذا شيء مهم جدا لأنه غادي يمكنا باش نواجهو الحاجيات ديال المستقبل بثقة إن شاء الله.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التمدريس بالتعليم العالي - وهذا مؤشر مهم جدا للفترة العمرية بين 18 و22 سنة - عرف تطورا مهما وملحوظا، انتقل من 33% سنة 2016 لـ 42% برسم موسم سنة 2019 و2020 والمعيار الدولي هو 45%، يمكن أن نصله بعد سنة أو سنتين من اليوم.

وفي مجال تعزيز الدعم الاجتماعي، هاذ البرامج دائما معها برامج اجتماعية، توسيع عدد الطلبة الممنوحين لينتقل من 329.000 في 2016 إلى 415.000 تقريبا اليوم، كما تجاوزت نسبة الممنوحين بسلك الدكتوراه 27%، وتعزيز نظام التغطية الصحية للطلبة لأن هو نظام مهم جدا وواخا بدا في إطار الحكومة السابقة إلا أنه سهلنا الشروط ديالو ودرنا عدد من البرامج التي خلت الطلبة يستافدو منه، وبلغ عدد المستفيدين اليوم 300.000 طالب مستفيد سنة 2021 وراه في 2017 كانوا غير 7000، وهذا نجاح كبير لهذا البرنامج أيضا، وهناك عدد من البرامج الأخرى كلها تطورت: الإيواء في الأحياء الجامعية وغيره من البرامج المهمة جدا، وأيضا رفع الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي.

أما فيما يخص الجانب الصحي، الجانب الصحي نفس الشيء، ركزنا في البداية على رفع الميزانيات ورفع المناصب المالية، ذلك أن المالية المرصدة لها، أولا، المناصب المالية كانت من قبل حوالي 1700 تقريبا سنويا، من بعد رفعناها لـ 4000 سنويا وهاذ السنة 2021 رفعناها لـ 5500 سنويا مع فتح المجال في الوظيفة العمومية وهذا هو المهم لتثمين الموارد البشرية في المجال الصحي عن طريق مشروع القانون الذي يفتح المجال للوظيفة العمومية الصحية باش تكون تمكن إن شاء الله من أن تعطى الوضعية المشرفة للمهني الصحة.

أما على مستوى الجهود الميزانياتي، فهي أيضا عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا بحوالي 25% بين 2016 و2020 وهو ما يرفع نسبة ميزانية الصحة في الميزانية العامة سنة 2020 إلى ما يناهز 7.27%، وسيكون أكبر أكثر في 2021، وهذا تطور إيجابي نحو الهدف الذي يجب أن نبلغه في المستقبل اللي هو 10%، وواكب هذا عدد من الإجراءات المهمة، من بينها مثلا تحسين جودة الخدمات والبنيات الصحية وتحسين الولوج للأدوات والمستلزمات الطبية عن طريق عدد من الإجراءات مهمة جدا: تخفيض أئمة الأدوية اللي هو واحد الإجراء بدأ في الحكومة السابقة واستمر مع هاذ الحكومة 1500 دواء تقريبا أكثر استهلاكه خفض ثمنه، وخصوصا الأدوية الموجهة لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة، عن طريق إلغاء الضريبة عن القيمة المضافة وتخفيف كلفة الفاتورة الطبية، من خلال تعزيز الأدوية الجينية وغيره كثير من الإجراءات التي تصب في هذا الهدف المهم جدا.

وأیضا المحور الثالث وهو الحماية الاجتماعية، وهاذ الحماية الاجتماعية

للطبقة العاملة والطبقة المتوسطة بالخصوص، لأن هناك من يروج بأن هذه الحكومة أضرت بالطبقة المتوسطة.

قد رأينا أن جميع البرامج الموجهة للطبقات الهشة والطبقات المتوسطة كلها تدعمت، ومن بينها هاذ البرنامج الناجح لتحسين الدخل، ذلك أنه هاذ الاتفاق الثلاثي فيه الزيادة العامة في أجور الموظفين تتراوح بين 400 و500 درهم حسب الدرجة، والتي طبقت على 3 دفعات، آخرها صرفت في يناير 2021، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للالتزامات الخاصة بموظفي الدولة بموجب هذا الاتفاق حوالي 14.25 مليار درهم فقط لهاذ البرنامج، ومعه الزيادة في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص على دفتين 5%، و5% ومعه أيضا الرفع في التعويضات العائلية بقيمة 100 درهم عن كل طفل في حدود ثلاث أطفال ابتداء من يوليو 2019 لفائدة موظفي الدولة ولفائدة الأجراء في القطاع الخاص.

ولكن تضمن الاتفاق الثلاثي أيضا تحسين شروط الترقية لفائدة عدد من الموظفين حسب السلم وحسب القطاعات، ومعالجة وضعية عدد من الفئات القطاعية من الموظفين بقيت ملفاتهم عالقة منذ على الأقل 20 أو 25 سنة، وحلت في ظل هذه الحكومة، صحيح ما حليناش جميع الملفات، ولكن حلينا عدد مهم من الملفات وهذا شيء مهم جدا.

ومرة أخرى، ومرة أخرى على الرغم من ظروف الجائحة، الموارد ديال المالية العامة نقصت ف 2020 نقصت بـ 82 مليار درهم كجمعها غير الفهم، ومنتظر أن تنقص بنصفها تقريبا أو أقل قليلا في سنة 2021، رغم ذلك استمرينا في الوفاء بالالتزامات فهاذ الاتفاق الاجتماعي والزيادة الثانية والثالثة ديال 2020-2023 وفيها وصلنا تلك الزيادة إلى الموظفين، وهذا أظن بأنه شيء مهم جدا قامت به هذه الحكومة في هاذ المجال.

ما هي النتائج ديال هاذ الإجراءات المختلفة؟ لأن الإجراءات في البرامج عندنا شيء 100 برنامج تقريبا اجتماعي، والذي إلى بغينا نقولو غادي يتجمع في إطار هاذ الحماية الاجتماعية الجديدة، ولكن الآن كين هاذ البرامج، هذه البرامج ما هو تأثيرها؟ انعكست هذه السياسات الاجتماعية للحكومة، لأن هذا هو المهم واش أثرت شي حاجة ولا ما أثراش؟

أريد أن أقول بأنه على حسب آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط الصادر شهر مارس 2021، هذا الأخير، جديد يمكن أن نطلع عليه في الموقع ديال المندوبية السامية للتخطيط، أكد بأن نسب الفقر ونسب الهشاشة ببلادنا قد تراجع فتراجعت نسبة الفقر والهشاشة من 4.8% سنة 2013 إلى 1.7% سنة 2019 على الصعيد الوطني، كما تقلصت نسبة الأشخاص الذين يعيشون الهشاشة الاقتصادية في ما بين 2013-2019 من 12.5% إلى 7.3%.

وعلاقة بتقلص نسبة الفوارق الاجتماعية فقد عرفت فئة 20% من الأسر الأقل يسرا تحسنا في المعيشة بنسبة 3.5% خلال نفس الفترة وبنسبة 2.9% بالنسبة للطبقة الاجتماعية الوسيطة وبنسبة 2.5%

أصبح الآن يسمى "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتأسيك الاجتماعي" ابتداء من هذه السنة، وخصصت له ميزانية تقدر بـ 9.5 مليار درهم وتوسعت تدخلاته وتعززت موارده بمداخيل إضافية، وقد شهدت نفقات هاذ الصندوق تطورا مضطردا لتنتقل من حوالي 2.6 مليار درهم سنة 2016 إلى 4.7 مليار درهم سنة 2020، وهو دليل على إعطاء الأهمية للبرامج المدرجة في إطار هذا الصندوق، والتي تهدف إلى دعم التماسك الاجتماعي؛ ومن ذلك:

- دعم النساء في وضعية هشاشة؛

- المساعدة المباشرة للأرامل في وضعية هشاشة، وهو البرنامج اللي انتقلت عدد الأرامل فيه من كذا و60.000 تقريبا سنة 2016 إلى ما يزيد عن 111.000 ألف أرملة و188.000 يتيم في مارس 2020؛

- الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، والذين تطورت استفادتهم من عدد من البرامج سواء في التمدريس أو في إعطاء وسائل للتأهيل والدعم أو غيره، لكن بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، إضافة إلى هاذ البرنامج بغيت نشير هنا إلى مبادرة لأول مرة ديال الحكومة اللي هي المباراة الموحدة للتوظيف العمومي الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، لأول مرة في بلادنا، استفاد منها لحد الساعة 651 من حاملي الشواهد العليا في وضعية إعاقة، كل سنة 200، 200 هاذ السنة 400، 2021 و2020، وهو ما يمثل حوالي 40% من الباحثين عن الشغل من هذه الفئة المهمة، هذا بالموازاة مع الاستمرار في العمل على تفعيل حصة 7% من مناصب الشغل المخصصة لهذه الفئة ضمن المناصب المتبارى عليها في مختلف القطاعات، إذن هذا أيضا من البرامج المهمة جدا والتي فيها واحد النجاح كبير.

لا بد أن أشير أخيرا في هذا المحور الاجتماعي إلى دعم القدرة الشرائية للمواطن، وهاذ القدرة الشرائية للمواطن بغيت نأكد هنا بأنه على الرغم في البرنامج الحكومي كنا درنا الهدف هو ألا تتجاوز نسبة التضخم 2%، إلا أن نسبة التضخم في المتوسط بقيت إلى حد الساعة حوالي 1%، أحيانا أقل بكثير من 1%، بمعنى أن القدرة الشرائية للمواطنين فقط من خلال هاذ المؤشر كيين بأنها محافظ عليها، ولكن أريد أن أشير بالخصوص إلى الاتفاق الثلاثي اتفاق 25 أبريل سنة 2019، الاجتماع الذي أسفر عن جولة من الحوار الاجتماعي، والذي تحقق بفضلته تقدم مقدر على مستوى القدرة الشرائية للطبقة العاملة بالقطاعات العام والخاص.

وأريد أن أجدد هنا الشكر للمركزيات النقابية وللإتحاد العام لمقاولات المغرب على عملهم الدؤوب وتجاوبهم لإنجاح هذا الاتفاق الثلاثي، والحمد لله، اللي كان ناجح، واللي الأهم فيه هو ماذا؟ هو دعم القدرة الشرائية

- إتمام 2700 مشروع للتزويد بالماء الشروب وإنجاز ما يقرب من 8000 عملية ربط فردية ومختلطة وجماعية وتمديد شبكة مياه الشرب بحوالي 640 كيلومتر، إلى آخره وأيضاً في مجال الكهرباء.

وهذه البرامج التي تنبني على نظام حكامه محلي وجمهوي فعال، لأن اختيار البرامج هو محلي، تنفيذ البرامج جمهوي ومحلي، التمويل مركزي وجمهوي، إذن الحكومة فيها بالخصوص التمويل والمتابعة العامة وأيضاً الدعم التقني والعلمي في كثير من الأحيان، وهذا ساهم كثيراً في فك العزلة عن كثير من المداشير ومن الدواوير وفي أحيانا في مناطق جبلية بعيدة ومن تحسين بالتالي إلى وجود وآثار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية في مناطق قروية واسعة.

وتبين المعطيات الخارجة يعني تبين النسب التي كاينة اليوم، نسب الولوجية ونسب القرب من الخدمات الصحية أو من المدارس، نسبة الكهرباء القروية، نسبة التزويد بالماء الشروب والتي هي في تصاعد مستمر، أن هذه الجهود، الحمد لله، أثمرت نتائج كبيرة جداً، مع الإشارة إلى أن التمييز الإيجابي للوسط القروي كان دائماً حاضراً في جميع البرامج الاجتماعية الأخرى، كل البرامج الاجتماعية الأخرى، مجال دابا برنامج "تيسير"، 80% منو كيغني العالم القروي، عندنا الابتدائي كيغني غير العالم القروي، الإعدادي هو الذي كيغني القروي والحضري، 62% من المبادرة الملكية "مليون محفظة" كمشي للعالم القروي، 56% من المؤسسات الجديدة في التعليم التي تفتحت في العالم القروي، 58% من الداخلات في العالم القروي، 94% من المطاعم المدرسية في العالم القروي، 78% من النقل المدرسي في العالم القروي، إذن هاذ الجهود الاجتماعية التي كتنأز جزء كبير منها كمشي للعالم القروي، أخذنا بعين الاعتبار الظروف الصعبة وأيضاً هاذ التأخر لعقود من الزمن في الاهتمام بعدد من المجالات في وسط العالم القروي، وأظن بأن هذا شيء مهم جداً.

لابد أن نشير أيضاً إلى تعزيز برامج السكن بهدف حصول الطبقات الهشة والمتوسطة على سكن لائق، وقد بلغ إجمال إنتاج المساكن سنة 2017 وإلى غاية 2020 وما بينها 600.000 وحدة أي 76% من الهدف الذي كنا أعلنه الذي هو 800.000 وحدة المزمع إنجازها بين 2017 و2021 أي 160.000 وحدة سنوياً، وتمناو فهاذ 2021 نكملو واحد الشوية التي بقى.. أيه البرامج راه باقا مستمرة، البرامج ما تزال مستمرة.. لا، أبدا نحن نشغل إلى آخر يوم من الولاية.. بطبيعة الحال، غادي تشوفو باقي القوانين، مشاريع القوانين، مشاريع المراسيم باقي كندوزهم إلى الآن، وراه عندكم واحد التحدي باش تدوزو مشاريع القوانين التي جاءكم في هذه المرحلة الأخيرة، باش نكونو جميعاً معنيين باش قبل ما تنتهي الولاية نكونو دوزنا أكبر قدر ممكن من مشاريع القوانين التي هي لمصلحة الوطن، هاذ الشيء احنا كنشغلو لمصلحة بلادنا، هذا إذن فيما يخص المحور الأول،

بالنسبة للفئات 20% الأكثر يسراً، وفي ظل هذا التحسن معنى ذلك أنه هاذ البرامج الاجتماعية وفق سياسة إرادية، سياسة إرادية لأن عندما يكون الدعم ديال القطاع ديال التعليم فهو دعم الأسر، عندما يكون دعم البرامج الاجتماعية الموازية للتعليم دعم الأسر، عندما يكون دعم الميزانية ديال الصحة فهو دعم للأسر، والبرامج الاجتماعية اللي فيها الدعم المالي أيضاً زادت دعم للأسر، هذا أدى إلى تقليص نسبة الفقر وتقليص نسبة الهشاشة والزيادة على حسب هذا التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط الزيادة والتحسين في المعيشة لفئات متعددة، وفي ظل هذا التحسن شهد المؤشر التركيبي للفئات الاجتماعية اللي كينسمى "مؤشر جيني" "Coefficient de Gini" استمراراً في الانخفاض قبل حلول الجائحة، حيث انتقل من 39.5% سنة 2013 إلى 38.5% سنة 2019، وهو المستوى الأكثر انخفاضاً منذ حوالي 20 سنة ببلادنا، وهذا شيء مهم.

صحيح، احنا كتنمناو نزيدو أكثر، جات الجائحة أثرت فهاذ المنحى الانخفاضي أثرت فيه الجائحة، ولكن هذا لا يمنع من أن أداء الحكومة على هاذ المجال، الحمد لله، كان جيداً، لا يمكن أن أتوقف في هذا الملف، دون أن أشير إلى أن الساكنة القروية والعالم القروي كان عندو حصة الأسد من مختلف البرامج التي أبدعتها أو واصلت تنفيذها هذه الحكومة، وأولها برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية، مما مكن من تسجيل تقدم كبير في التنمية في مناطق عديدة من العالم القروي، أنا فين ما مشيت دابا كتنلقى طرقات جداد دازو فك العزلة عن عدد من الدواوير من المداشير من القرى، بقاو قرى أخرى لا بد أن تتم البرنامج إن شاء الله كي يسير إلى مزيد من القرى الأخرى، وهكذا عبت الحكومة خلال الفترة من 2017 حتى ل2020 ما يقرب من 27 مليار درهم، 54% من إجمالي الميزانية المرصودة لهذا البرنامج، حوالي 6.6 مليار للمشروع المبرمجة لسنة 2021 وحدها والتي هي قيد التنفيذ، وقد أتاح هذا المجهود المالي من تسجيل النتائج التالية:

- تشييد أكثر من 9800 كلم من المسالك والطرق القروية الجديدة، بينما توجد 3000 كلم جديدة في طور البناء، وراه الناس كيسمعوني وكيعرفو الدواوير التي تفك عليهم العزلة أو تصابو الطرقات ديالهم أو تعبتت هاذ الطرق في هذه السنوات الثلاث؛
- إتمام ما يقرب من 1500 عملية بناء وإعادة تأهيل لبنات تحتية مدرسية، ما يقرب من 700 عملية جديدة في طور الإنجاز؛
- تنفيذ 534 عملية لشراء معدات مدرسية وحافلات للنقل المدرسي؛
- إنهاء أكثر من 390 عملية بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية الأساسية، ما يقرب من 150 عملية جديدة في طور الإنجاز؛
- تنفيذ 737 عملية شراء معدات طبية وسيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة؛

هذا المجال وأكبر إصلاح هيكلي أيضا إضافي وهو ما قامت به الحكومة بخصوص رفع الحيف عن المرأة السالفة وتمكينها من حقوقها المشروعة من خلال تخمين ترسانة قانونية تعود لحوالي قرن من الزمان، قرن من الزمان، كما فتحت بلادنا لأول مرة أمام المرأة المغربية لولوج لأول مرة لولوج خطة العدالة سنة 2018 بناء على التوجيهات الملكية السامية، فتمكنت 277 امرأة من ولوج هذه المهنة لأول مرة ومع تعيينهن في مختلف الدوائر الاستثنائية للمملكة في يوليوز 2020، وهادي أيضا إصلاحات هيكلية ليست إصلاحات جزئية.

وفي إطار التعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، أريد أن أشير هنا ولاشك أن المؤسسة التشريعية قامت بدور كبير فهاذ الإصلاحات كلها وإصلاحات غيرها، لكن أريد أن أشير إلى أنه قد أحيل على المؤسسة التشريعية ما يقرب من 330 مشروع قانون، 330 مشروع قانون، ويمكن أن أقول بأن، الحمد لله، التفاعل ديال الحكومة كان في أغلب الأحيان مع حوالي 50% من التعديلات ديال المشرعين أو ديال البرلمانين وهذا شيء مهم جدا، شيء مهم جدا.

لكن في الحصيلة التشريعية للحكومة، الإنتاج القانوني للحكومة يمكن أن أقول بأنه غير مسبوق، فقد صادق المجلس الحكومي أعد أو درس أو صادق على أكثر من 1036 نص قانوني مشروع نص قانوني، منها: 293 مشاريع قوانين، 10 مشاريع قوانين تنظيمية، 4 قوانين إطار تهم تنزيل إصلاحات كبرى وهيكلية، 143 قانون عادي، 136 قانون يقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية و594 مرسوم تنظيمي، وبالمقارنة مع الولايات الحكومية السابقة هادي أرقام غير مسبوق، كانت واحد الديناميكية تشريعية كبيرة، يشهد على ذلك عدد من الأطر والكفاءات الذين وأكبوا هذه العملية في المراحل السابقة وفي هذه المرحلة أيضا.

معشر السيدات والسادة،

هذه الإصلاحات الهيكلية الكبرى والإصلاحات الاجتماعية لم يكن يمكن تنفيذها إلا أيضا بالاهتمام بالجانب الاقتصادي، لأن خصها تمويل بصره راه كين الاقتصاد، بل الكثير من البرامج الاجتماعية تأتي نتيجة حركة وحيوية اقتصادية، ومن هنا المحور الثالث في:

تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة:

فالحكومة يمكن أن نصفها بأنها حكومة محفزة للاستثمار، محفزة للتشغيل، وقد عملت الحكومة على تنزيل عدد من التدابير والبرامج والإصلاحات الجوهرية، بهدف دعم التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي الوطني. وأشير هنا في البداية، في البداية من الأول سأشير لواحد الإصلاح الذي هو مهم وهيكلية التي هو تحسين مناخ الأعمال، تحسين مناخ للمقولة، والتي بلادنا أعطت فيه واحد النموذج دولي، دولي، دون مبالغة ذلك أن تحسين مناخ الأعمال وخصوصا تحسين ممارسة الأعمال التي واحد المعيار

الذي هو محور دعم التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، والذي هو أعطيته أهمية خاصة وبدأت به أخذ بعين الاعتبار ولأين بأن هذه الحكومة حكومة اجتماعية بامتياز، واعطينا لهاذ الأمور الأهمية الكبرى وحطيناها هي الأولى.

ثانيا، دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وتوسيع الجبهة المتقدمة وإطلاق الإصلاحات القوية:

وفعلا في ظل هذه الحكومة التي هي السمة الثانية بعد السمة الأولى حكومة اجتماعية ممتازة، هي حكومة الإصلاحات القوية وهيكلية، والتي ستؤثر على السنوات المقبلة، فقط أنا غير 3 ولا 4 ديال الإشارات:

- أولا، لأول مرة ولات عندنا خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مصادق عليها، مصادق عليها، الورش صحيح بدا من قبل من 2010، لكن خطة تشاركية متكاملة مصادق عليها ببرنامج تنفيذي لأول مرة، خطة العمل الوطنية في المجال الديمقراطي، بمعنى عندنا واحد خارطة الطريق في هذا المجال في السنوات المقبلة وهذا الشيء مهم جدا، وأيضا العمل بدعم ثقافة حقوق الإنسان والشراكة مع المجتمع المدني؛

- ثانيا، هذه الحكومة صادقت أو البرلمان الذي صادق على والذي مدعو يعني أن يصادق على 4 قوانين إطار:

- قانون الإطار للتربية والتكوين حتى لـ 2030؛

- قانون الإطار للحماية الاجتماعية حتى لـ 2025؛

- القانون الإطار للمجال الجبائي للإصلاح الجبائي؛

- وقانون الإطار لإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

مع ذلك 4 المجالات التي هي إصلاحات مركزية قوية ومهمة والتي عندنا خارطة الطريق لسنوات ربما لعقد أو عقد ونصف المقبل، وهذا شيء مهم جدا ذلك الشيء علاش قلت هادي حكومة الإصلاحات الهيكلية القوية المستقبلية، وقوانين الإطار عندها تأثير كبير وكون ماشي مثلا بالنسبة للحماية الاجتماعية خليه كما كان ما درناش قانون الإطار، قد يمكن هاذيك الأهداف التي فيه راه حكومة أخرى تجي تبدا تغير فيها، التغيير الآن يحتاج إلى توافق بين الحكومة والبرلمان باش تغير هادي، معنى ذلك أنه ولي عندنا واحد خارطة الطريق واحد (L'autoroute)، واحد الطريق سيار، خارطة طريق فهاذ المجالات الأربع على الأقل على الأقل، إضافة إلى خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا جديد في مجال العمل الحكومي.

ثانيا، في مجال العناية بأوضاع المرأة المغربية، أريد أن أشير هنا لأن هذا كان فيه إصلاحات مهمة، صحيح خصني نشير إلى المخطط الحكومي للمساواة "إكرام 1" والتي المدى ديالو تم منذ سنوات 2017-2018، وتدار المخطط الوطني للمساواة "إكرام 2" برسم سنة 2017-2021، ثم من بعد البرنامج الوطني المندمج للمتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 وبرنامج "تمكين" وبرنامج "تكفل"، تدارت إصلاحات هيكلية في

على المستوى الدولي بطبيعة الحال.

الإصلاح الثاني المهم في هاذ المجال اللي هو إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وذلك أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتاريخ 30 يوليوز 2017 عملت الحكومة على إخراج هذا الإصلاح الشامل من خلال: أولا، مشروع القانون الذي صادقتم عليه، بعد ذلك يحول المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية عندها الاستقلال المالي والاستقلال الإداري، ويتعزز موقعها كمخاطب رئيسي للمستثمرين وللإدارة على المستوى الترابي، وأيضا يرسى هذا القانون اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بالإضافة إلى تبسيط المساطر ونقلها إلى المستوى اللامركز وإطلاق بوابة رقمية لتلقي طلبات المستثمرين، وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم البت فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ما مجموعه 2500 تقريبا سنة 2020، بارتفاع 51% سنة 2019، يعني هذا النجاح من السنة الأولى ديالو، هذا الإصلاح من السنة الأولى ديالو لقي نجاحا كبيرا، وتمت المصادقة سنة 2020 على 1499 ملف استثمار، بزيادة 24% مقارنة مع 2019، وأيضا واكبت هذه المراكز إحداث 20 ألف مقالة جديدة وقدمت الخدمات لأكثر من 13 ألف مقالة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، وواكبت أكثر من 4000 مستثمر سنة واحدة في سنة 2020 وصادقت على ما يقارب 1500 مشروع استثماري بغلاف مالي يناهز 151 مليار درهم، من المرتقب أن توفر حوالي 153 ألف منصب شغل مقابل 94 ألف منصب شغل فقط في سنة 2019.

وهذه المؤشرات كلها تدل على نجاح هذا الإصلاح المهم، ولاشك أن التأثير ديال هاذ الإصلاح سيتصاعد مع السنوات المقبلة لأن تم سنة 2019 والنتائج الأولى سنة 2020 لاشك سنة 2020، 2021، 2022، 2023 غادي تزايد.

تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات: وهذا واحد نجاح أيضا منقطع النظير، خصكم تعرفو بأن المغرب أكبر دولة جاذبة للاستثمار في إفريقيا، أكبر كتنافس مع 1 ولا 2 الدول على رأس إفريقيا فهاذ 3 أو 4 سنوات الأخيرة، المرة الأولى، المرة الثانية، المرة الثالثة ثم ترجع للأولى وهكذا، وهذا نجاح مقدر بالنسبة للمغرب في جلب الاستثمارات الأجنبية.

لاشك أن عدد من الإصلاحات الهيكلية عندها دور، لاشك أن الجميع يشارك، لاشك أن القطاع الخاص عندو دور، لاشك أن المواطنين والمواطنين أيضا عندهم أدوار، المقاول المغربية عندها دور، ولكن الإصلاحات الهيكلية التي تمت والتي جعلتنا نتحسن فيما يخص مؤشر ممارسة الأعمال عندو دور كبير.

بلغ مستوى الاستثمار الوطني ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام، والذي يظل مجهودا يتجاوز بكثير المتوسط العالمي، وفي إطار لجنة الاستثمارات التي يرأسها رئيس الحكومة، تمت الموافقة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019 على 114 اتفاقية استثمار، بقيمة إجمالية تقدر بنحو

الدولي اللي الحمد لله تحسنت فيه بلادنا بشكل كبير هو كيعني تذليل الصعوبات الإدارية المتعلقة بالتراخيص، لأن تحسين مناخ الأعمال في أمور كهم المواطن مباشرة في حياته في الرخص ديالو، في علاقته مع الإدارة، علاقته مع المستثمرين، المستثمرين مع الإدارة، المقاول مع الإدارة هاذ الشيء اللي كايين، فيه تسهيل ورقمنة التراخيص والإجراءات الخاصة بإحداث المقاول للاستثمار، إصلاح الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلقة بالمقاول في وضعية صعبة، والذي شاركتم وساهمتم فيه من خلال القانون، تحيين مقتضيات مدونة التجارة، ترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة داخل الشركات، مواصلة تحديث وعصرنة المحاكم التجارية، تجويد الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للعمليات العمومية، تحسين آجال الأداء، تعزيز الرقمنة، تبسيط مجموعة من الإجراءات والمساطر الإدارية وخاصة تلك المتعلقة بالمقاول، تراخيص البناء، الربط الكهربائي، أداء الضرائب، ربط نقل الملكية وغيرها...

هذه الإصلاحات الكبيرة التي استمرت على مدى سنوات، 3 سنوات أو 4 أسهمت هذه الإصلاحات وأسهمت نتائجها على أرض الواقع في تحسين تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال، حيث انتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، بإحراز تقدم 7 المراكز في سنة واحدة وب 22 مرتبة مقارنة بسنة 2017.

وبهذا فإن الحكومة اقتربت سنة 2020 من تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في هذا الترتيب سنة 2021 ودخول دائرة الاقتصاديات المحسنة الأوائل كما هو محدد في البرنامج الحكومي، يمكن نأكد لكم بأنه مع الأسف الشديد الترتيب ديال الدول ديال ممارسة التصنيف ديال ممارسة الأعمال ديال 2020 ما خرجش ولو خرج لكان المغرب مرتبا في المرتبة 47 أو أكثر أو أحسن بكثير اللي قدرنا على الأقل 47، لأن الإصلاحات التي نجحت على الأرض وخصوصا الضمانات المنقولة أو السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، اللي واحد النجاح منقطع النظير والذي عرضته في هذه المنصة من قبل وعرضنا الأرقام ديالو والتي تحسنت بعد ذلك، هذا أعطى للمغرب تموقعا جيدا في هذا المؤشر عالميا.

وقد مكن هذا الترتيب العالمي من تموقع المغرب في المرتبة الثالثة إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الثالث إفريقيا، الثالث في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومرتبة متميزة بالنسبة لعدد من الدول الشريكة والمجاورة.

ولترصيد هذه الإنجازات الهامة، اعتمدت بلادنا في شهر ماي 2021 أول سياسة وطنية مندمجة لتحسين مناخ الأعمال، تمتد ل 5 سنوات 2021-2025، والتي وردت في خطاب ملكي، الأمر بها في خطاب ملكي سامي موجه إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة في أكتوبر 2019، هذا الإصلاح الأول والي مهم جدا والي مرتبط بعدد من الإصلاحات، وما جاء فيه بكل صراحة قصة نجاح الجميع يهنئ المغرب عليها

معدل إفلاس المقاولات، حيث تم تسجيل سنة 2018، 7900 مقاولات مفلسة أو في حالة إفلاس بالمغرب، ثم 8400 سنة 2019 وأخيرا 6600 سنة 2020، بانخفاض كبير 22% مقابل السنة التي قبلها وهذا شيء مهم.

لاشك أن الإصلاحات الهيكلية عندها دور، ولكن أيضا الدعم الخاص في ظل جائحة "كوفيد-19" للمقاولات وللشغيلة ديال المقاولات كان عندو لا شك دور كبير جدا، وتدلل هذه المؤشرات على صمود نسبي للنسيج الاقتصادي المغربي في مواجهة تداعيات وباء "كوفيد-19"، وذلك بفضل الآليات التي تم اعتمادها لدعم المقاولات.

بطبيعة الحال، لن أتوقف عند عدد من المؤشرات اللي هي أيضا أساسية ومهمة اللي هي التقلص الملحوظ في آجال الأداء، وهذا عندنا الآن "مرصد الأداء" مع القطاع الخاص، وزارة المالية مع القطاع الخاص والذي يتابع، والحمد لله، بين بأن آجال الأداء تحسنت بشكل كبير في القطاع العام وتحسنت بشكل جيد في المقاولات العمومية والجماعات الترابية.

فيما يخص دعم التشغيل والتشغيل الناتي، أطلقت الحكومة عدد من البرامج المندجة والمتكاملة لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وقد ساهمت البرامج النشطة بالتشغيل في تحقيق نتائج مهمة في هذا المجال، وطورت الحكومة سنة 2018 نظام التحفيز لدعم التشغيل، جميع هاذ الأنظمة طورناها، تطوير نظام التحفيز، نظام التشغيل وهذا صادقتو عليه في قوانين المالية المتتالية، استفادو منو من 5 الأجراء إلى 10 أجراء، وأيضا لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة تزايدت في القانون المالي ديال 2018 ولا 2019، والإعفاء عن الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين في حدود معينة، إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات الترحيلات الاجتماعية والضريبية، وهكذا عدد من الإجراءات الجزئية التي تسهل على المقاولات وعلى المشغولين اللجوء إلى هاذ البرامج ديال التحفيز، لكن هذا الجهد الأول، لكن الجهد الثاني هو الجهد الكبير في التشغيل العمومي، ذلك أنه وصلنا لواحد المستوى غير مسبوق في التوظيف في القطاع العمومي خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وباش نقارنو نقول بأنه وصلنا لـ 42.000 متوسط ديال 42.000 ديال مناصب الشغل في القطاع العمومي بين سنة 2017 و2021 وهذا تقريبا ضعف ما تم في أي حكومة سابقة.

ومن جهة أخرى، لا بد أن أشير لواحد المسألة: المناصب المحذوفة والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدثه قفزت من 57% ما بين 2008 و2017 إلى 46% سنة 2017 و2020، يعني نسبة المناصب اللي كندوثها أكبر بكثير كتزيد على الضعف ديال المناصب المحذوفة، من قبل كندوثو من المناصب الجديدة أقل بكثير من المناصب اللي كتحدف ودابا

334 مليار درهم، تساهم في إحداث 39.000 فرصة شغل مباشرة وعشرات الآلاف غير مباشرة تهم قطاعات مختلفة، وقد بلغت نسبة إنجاز هذه الاتفاقيات 43% في فبراير 2021.

ومرة أخرى، رغم الظرفية الصعبة ديال "كوفيد-19"، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وتوقيع اتفاقيات جديدة أخرى سنة 2021، بداية 2021 بقيمة 34 مليار درهم، ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وهذا نجاح مقدر لجهود الحكومة في دعم الاستثمارات.

كما أن معدل المداخيل السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفع إلى حدود 38 مليار درهم خلال الفترة 2016-2019 مقابل 33 فقط خلال الفترة 2007-2016.

ورغم ظروف وتدابير الجائحة، استقر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2020 بما يناهز 15 مليار درهم، وهو ما يبرز ثقة المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظروف الجائحة.

هاذ الإصلاحات اللي تحدثنا عليها وهي متعددة وهيكلية، هيكلية سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو ذات طابع سياسي وتديري وحكاي، وهي متعددة جدا وما ذكرتهاش كلها، أو ذات طابع اقتصادي اللي أدت لتحسن في مؤشر مناخ الأعمال أدى إلى واحد القضية غريبة وهو على عكس ما بعض الإدعاءات التي تقرأها:

- ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات وانخفاض عدد المقاولات المفلسة، وهاذ الشيء، الحمد لله، كاي جهات مستقلة التي تصدر هذه الأرقام وتراقبها وتعلق عليها؛

- ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات بفضل الجهود المتتالية لإنشاء المقاولات وتسهيله احتل المغرب المرتبة 43 في العالم من بين 190 بلدا في المؤشر الفرعي لإنشاء المقاولات وتصنيف ممارسة الأعمال، ويتجاوز بطبيعة الحال المتوسط العالمي، يعني هو أحسن بكثير من المتوسط العالمي اللي هو 39%، ويتجاوز متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أحسن وأحسن من متوسط حتى بلدان متقدمة، وهكذا فإن متوسط المدة اللازمة لإنشاء مقاولات بالمغرب يقارب 9 أيام مقارنة بـ 20 يوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وفي هذا السياق، سجل المغرب واحد الارتفاع مستمر في عدد المقاولات التي يتم إنشاؤها بمتوسط سنوي بـ 8% تقريبا سنة 2017 و2019 ليبلغ سنة 2019 حوالي 94% وسنة 2020 نتيجة ظروف الجائحة، وعلى الرغم من ظروف الجائحة أنشئت واحد تقريبا 83.000 مقاولات؛

- تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات، بفضل هذه الإصلاحات وعلى الرغم من جائحة "كوفيد-19" عرف المغرب تباطؤا مستمرا في

ثانيا، لا بد أن أشير هنا إلى القطاعات الإنتاجية، ذلك أن جميع القطاعات الإنتاجية، الحمد لله، شهدت تطورا قويا، أولا، على مستوى التنمية الصناعية سجل القطاع الصناعي نموا مستمرا كبيرا، ويشهد على ذلك أن الصادرات الصناعية سجلت ما مجموعه 243 مليار درهم في 2019 مقابل 158 مليار درهم سنة 2018، أي أن المبلغ الإضافي للصادرات ارتفع بنسبة 53%، أي أن نسبة الصادرات ارتفع بنسبة 53% بين هاتين السنتين وهذا شمل قبيل الجائحة جميع القطاعات الصناعية: صناعة السيارات ارتفعت مرتين ونصف بلا ما تعطيك الأرقام عارفين، صناعة بطبيعة الحال صادرات النشاط الصناعي للمجمع الشريف للفوسفات ارتفع بنسبة 47%، قطاع الصناعات الغذائية ارتفعت صادراته بمعدل مرة ونصف 1.5%، صادرات النسيج والجلد ارتفعت أيضا بنسبة 15%، صادرات صناعة الطائرات ارتفع بـ 2.4 مرة، قطاع الكهرباء والإلكترونيك سجل ارتفاع في الصادرات قدره 50% بين 2013 و2019.

وهكذا يظهر أن صادرات مختلف القطاعات الصناعية ارتفعت بشكل كبير أو بشكل متوسط ما بين 2016 و2019، مما يبرز نجاح الحكومة في هذا المجال نتيجة سيل من الإجراءات، عدد منها صادقتو عليه أنتوما في القوانين المالية المتتالية لدعم الإنتاج الصناعي ودعم الصادرات الصناعية، مما يبرز نجاح الحكومة في هذا المجال، ثم تراجع عدد منها يعني من الصادرات عدد من القطاعات بسبب الجائحة سنة 2020 لارتباط عدد منها بسلاسل القيمة العالمية.

ومن جهة أخرى، وضمن خطة الإنعاش الصناعي الجديدة 2021-2023 فقد أطلق القطاع الوصي بنكا للمشاريع الصناعية، يروم تعزيز النسيج الصناعي المحلي في مرحلة ما بعد الوباء، وهذا البرنامج الأساسي ديالو برنامج مبدع اللي هو تعويض الواردات بالإنتاج المحلي، والهدف منو 34، هاذ الشئ شرحته هنا ولكن كنعادوه، وهذا الهدف منو 34 مليار درهم دياو الواردات مسائل مصتعة في الخارج اللي كنا كنجيوها لعقود من الزمن، خصنا ندفعو المستثمر المغربي والمقاولة المغربية لإنتاجه، وهذا سيرفع القيمة المضافة الوطنية، سيرفع الإنتاج الوطني، سيخلق مناصب شغل، سيخلق مزيد من التوازن فيما يخص الميزان التجاري، ومن هنا وضع واحد البنك، بنك فيه مئات المشاريع كان فيه في الأول 500 مشروع استثماري مع بطائق دياو جميع المشاريع في مختلف الفروع الصناعية، ووضع تحت تصرف المستثمرين والمقاولات المغربية والوطنية والمبدعين والمقاولات المبتكرة، وتتضمن بطائق المشاريع عدة معطيات متعلقة - هاذيك الأغلبية كنعاون مع بعضيتها الأغلبية كنعاون- وتطلب بطائق المشاريع عدة معطيات متعلقة بالمشاريع المعنية بما فيها ذلك تقدير.. يعني كين بطاقة تقنية مفصلة لتسهيل المهمة على المستثمرين وعلى المقاولات، تم إلى حدود اليوم تحديد 523 مشروع محتمل، تجاوزنا ذاك الشئ اللي كان، لأن من بعد الدفعة الأولى استمرينا في وضع عدد من البطاقات التقنية لمشاريع أخرى، تتضمن

العكس، وهو ما يعكس تقليص الفجوة بشكل ملحوظ بين إحداث مناصب الشغل السنوية في القطاع العام وبين حذف المناصب والإحالات على التقاعد، وهذا جهد كبير قامت به الحكومة.

ثالثا، دائما في التشغيل، تفعيل نظام "المقاوول الذاتي" اللي هو نظام أحدث سنة 2015 وفعلته هذه الحكومة بشكل كبير اللي احداثنا عدد من الأمور تشجع وتجذب المواطنين للاستفادة من هذا البرنامج، من بينها تمتيعهم بالحماية الاجتماعية، من بينها فتح هاذ المقاوول الذاتي أمام الطلبات العمومية (les bons de commande) ولا الصفقات لدى الجماعات الترابية ولدى الإدارة، وهذا يعطي لهاذ المقاوول الذاتي واحد المكانة، ولذلك رأينا بأن على الرغم من الأهداف سنة 2021 كان 100.000 وصلنا اليوم لتقريبا 307.000 مواطن ومواطنة الذين انضموا لهاذ المقاوول الذاتي أو أحدثو مقاوولاتهم الذاتية في متم مارس 2021.

وأخيرا، وأخيرا تحسين ظروف الشغل والتعويض عن فقدانه، هاذ البرنامج هذا تابعهوا كثيرا، تحسين وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل. إن هذه الإجراءات اللي هي متعددة وتتداخل مع الإجراءات دياو دعم الاستثمار أدت إلى انخفاض معدل البطالة وتقليص آثار الجائحة على بلادنا. لقد شهد منحنى البطالة على حسب الأرقام الموثقة دياو "المندوبية السامية للتخطيط" ما بين سنة 2017 و2019 تطورا إيجابيا، أسفر عن تراجع نسبتها بنقطة واحدة خلال هذه الفترة، انتقلت نسبة البطالة من 10.2 سنة 2017 إلى 9.2 سنة 2019، مع تحقيق أدنى معدل للبطالة بالعالم الحضري منذ عشرين سنة تقريبا، وهو ما يؤكد التحسن الواضح لدينامية سوق الشغل قبل أزمة "كوفيد-19".

وقد ساهمت هذه الدينامية، بطبيعة الحال، إلى جانب الإجراءات الأخرى اللي قامت بها الحكومة في التخفيف من حدة تداعيات الجائحة على سوق الشغل سنة 2020، ولاشك أنها ستؤثر أيضا سنة 2021، إذ واجهت الحكومة هذا الوضع باعتماد آليات وتدبير اقتصادية واجتماعية استثنائية جنبت عددا من المقاولات الإفلاس ومكنتها من الحفاظ على جزء كبير من أجرائها، مما حال دون تسجيل ارتفاع كبير في نسبة البطالة، وهذا أوضحته التقارير دياو المندوبية السامية للتخطيط كما حصل بعدد من البلدان المجاورة، تم احتواء نسبة البطالة في 11.9% آخر 2011 بدل 2020 آخر 2020 عوض أكثر من 14% حسب عدد التوقعات لو لم يتم اتخاذ الآليات والتدابير السالف ذكرها.

وحسب دراسة خاصة بالمغرب أنجزها البنك الإفريقي للتنمية، فقد ساهمت الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في الحفاظ على 71% من مناصب الشغل التي كانت مهددة بسبب تداعيات الأزمة الصحية وتدابير أزمة "كوفيد-19"، وبفضل هذه الجهود الجماعية فقد كانت نسبة البطالة في بلادنا من أدنى النسب في المنطقة المغاربية وأدنى النسب في حوض البحر الأبيض المتوسط بالأرقام الموثقة.

وعرف المغرب بعدد من الوجهات السياحية المهمة ومعدل النمو السنوي ديال السياح الأجانب الوافدين على المملكة يصل إلى 7% طيلة السنوات ما قبل الجائحة، وكتزيد نسبة عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بـ 7% سنويا، وأيضا العائدات السياحية بالعملة الصعبة تزيد بـ 4% سنويا.

هذه إذن مؤشرات كانت إيجابية، لا أقول هي الهدف الأصلي ديالنا، ولا نقول بأنه كافية ولكن هي جيدة، لكن اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الخاصة في دعم القطاع السياحي بسبب "كوفيد-19" من خلال عدد من البرامج، من بينها:

- استفادة أجراء المقاولات السياحية المصرح بهم بطبيعة الحال في صندوق الضمان الاجتماعي من تعويض جزافي شهري، وهذا استفادات منه المقاولات السياحية وأيضا عدد من المهن السياحية: المرشدين السياحيين وأيضا مهن سياحية أخرى؛

- تأجيل أداء استحقاقات المساهمات الاجتماعية في صندوق الضمان الاجتماعي؛

- الإعفاء من المساهمات الاجتماعية وتمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل وغيره من عدد من الإجراءات الأخرى.

وهذا الإجراءات مددت لعدد من مقدمي الخدمات الأخرى المرتبطة بالسياحة وبطبيعة الحال مددنا في مرسوم خاص، مددنا حتى لـ 30 يوليو الاستفادة من الإجراءات لأن قبل هذا الإجراء الأخير ديال السباح برحلات جوية استثنائية من وإلى المغرب، قبل ذلك كان القطاع السياحي تقريبا شبه متوقف، لكن يمكن أن أقول أنه رغم الجائحة ورغم الصعوبة ديال الجائحة على هذا القطاع السياحي وعلى القطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية، لكن الإصلاحات الهيكلية التي كان قام بها المغرب قبل مكنته من الصمود، لأن هذا الصمود راه نادر جدا في دول أخرى في قطاعات مثل هذه التي توقفت فيها الحركة بشكل كبير، نقصت المداخل تقريبا بما يقرب من 70% و71%، وهذا شيء كبير جدا مؤثر على قطاع مثل هذا القطاع.

فلذلك هذه القطاعات استفادت من الصلابة ديال مختلف القطاعات، الاقتصاد الوطني صلابة الاقتصاد الوطني وصلابة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.

أريد أيضا أن أتوقف لحظة على تعزيز البنيات التحتية واللوجستية وتطوير منظومة النقل، ذلك أن هذا المجال شهد واحد التطور كبير جدا، نعطي فقط رقم واحد الاستثمار في مجال الطرق، انتقل من 23 مليار درهم بين 2012 و2016 إلى 42 مليار درهم بين 2017 و2021، أي بزيادة تقريبا الثلث تقريبا باش تزداد، وهذا زيادة كبيرة تستثمر في البنيات

إمكانية تعويض 35.5 مليار درهم تجاوزنا الهدف الأصلي الذي كان محمدا وإمكانية تصدير 50 مليار درهم.

بطبيعة الحال هذا غادي في اتجاه المنشور الذي كنت قد أصدرته، كان رئيس الحكومة قد أصدره لدعم المنتج الوطني، وهذا يدعم ذلك المنشور، إذن قلنا للناس استهلكو وطنيا خصنا نتجو ليم وطنيا، وهذا واحد الخطة طموحة جدا نتمنى بطبيعة الحال أن تتضافر جهود الجميع لإنجاحها.

- رفع تنافسية القطاع الفلاحي: في إطار جهودها لتطوير القطاع الفلاحي بطبيعة الحال عملت الحكومة على مواصلة تنزيل "مخطط المغرب الأخضر" الذي انطلق سنة 2008 تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أتاح إنجاز 8 ديال المشاريع مهيكلية، لكن المهم هنا أشنو هو؟ هو أنه في الفترة ديال الجائحة وهذا تتمناه من الجميع مواطنات ومواطنين يقدرو هاذ المسألة.

في الفترة ديال الجائحة والحدود مغلقة والتصدير تقريبا نقص بشكل كبير والعالم كله متوقف، المغرب زود سوقه الوطنية بجميع ما يحتاج إليه من الغذاء ومن الدواء من الحاجات الأساسية، بسبب أن عندنا إنتاج وطني عالي الجودة وفي المستوى ديال الطلبات ديال المواطنين وديال الحاجيات ديالهم فيما يخص المواد الفلاحية، وهذا واحد الشيء راه قليل الدول اللي عندها هاذ الامتياز، فلذلك لم نحتاج إلى أن نبث في الأسواق العالمية من سيعطينا أو من سيبيعنا، احنا كنتنجو ريوسنا وكنبيعو ريوسنا، وهذا نتيجة أن وصلنا إلى مستوى مهم جدا من الأمن الغذائي في بلادنا، وهذا السبب ديالو، أولا، تحسين مستوى الدخل وظروف عمل الفلاحين والعاملين في الزراعة، ذلك أن الدخل الفلاحي تضاعف مرتين في ظرف 10 سنوات.

- تحسين مستوى الإنتاج بنسبة 5%، ذلك أن الإنتاج الداخلي الفلاحي تحسن بـ 5% على مدى بضع سنوات فقط من 2015 إلى 2020؛

- تحسين جودة المنتجات وتعزيز صحة وسلامة الغذاء عبر مضاعفة الضوابط المفروضة على المنتجات النباتية بمقدار 10 مرات؛

- تحسين التحكم في المياه: وهذا شيء مهم جدا، مع انبعاثات الغازات، الاحتباس الحراري؛

- الحد من التفاوتات الجهوية بالخصوص عن طريق خلق علامة الأصل الجغرافي المغربي، وطور الإطار القانوني والمؤسسي والذي شاركت فيه من خلال المصادقة على عدد من مشاريع القوانين في هذا المجال.

كما شرعت الحكومة في تنزيل الإستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر" دابا اللي عندنا 2020-2030 والتي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، سنة 2020 والتي تتميز ببعدها الجهوي.

قطاع السياحة هو أيضا قطاع لا بد أن نقف عليه لنشير إلى شيء مهم، هو أنه قبل الجائحة كان هناك تطور نسبي في مجال القطاع السياحي،

1000 ولادة حية، وهذا يعني أن الهدف المقرر سنة 2030 تقترب من بلوغه بقى لنا شوية وغادي نبلغوه قبل ذلك الموعد بكثير.

معشر الأخوات والإخوان،

لابد أن أشير إلى أن الطلب على الماء، الطلب على الماء سيزداد في السنوات الأخيرة، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية عملت الحكومة على إعداد مخطط وطني للماء 2020-2050، ثم على إعداد البرنامج الأولي الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 والبدء في تنزيهه، وهذا واحد قصة نجاح أخرى لأن الماء، العالم الآن في تسارع على الماء، واحنا كنتسارعو أيضا باش نوفر الماء، ماء الشرب وماء السقي للمواطنات والمواطنين والمهنيين والفلاحة وهذا شيء مهم جدا، ومن هنا كنجي الأهمية ديال هاذ البرنامج الأولي الوطني للتزود بالماء الشروب، ذلك أن هاذ البرنامج والي التكلفة ديالو 115 مليار درهم كتساهم الدولة بـ 60% منو فيه عدد من المحاور:

- المحور الأول هو المزيد من السدود، الحمد لله، هاذ الحكومة ضربات الرقم القياسي في عدد السدود، دخلت 15 سد تقريبا في هاذ الخمس سنوات الخدمة، وأطلقت الوزارة المعنية 5 سدود سنة 2020 واعطت الصفقات ديالها، وأطلقت سنة 2021 سنطلق 5 سدود أخرى، وهناك الدراسات مكتملة لإطلاق 5 سدود أخرى سنة 2021. معني ذلك الوتيرة ديال إمكانية الإهتمام بالمياه السطحية وتعبئة أقصى ما يمكن من المياه السطحية لأن باقي عدد كبير من هاذ المياه السطحية تمشي لبحر، شيء مهم هو جزء من الأمن المائي ديالنا حالا ومستقبلا، ودليله هو أنه، الحمد لله، هاذ السنة فاش كانت الأمطار ارتفعت حقبنة السدود لأكثر من 50% نتيجة توفر السدود، السدود توفر في جميع المناطق يمكن تكون فيها الأمطار فهذا ورش مستمر، هذا أول بند؛

- البند الثاني تحلية مياه البحر، ذلك أنه يتواصل اليوم إنجاز 6 محطات لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 458 متر مكعب في اليوم أي ما يعادل 176 مليون متر مكعب سنويا، منها 3 محطات لتلبية الاحتياجات من الماء الصالح للشرب في طرفاية والحسيمة والعيون، منها محطة لتلبية الاحتياجات الصناعية لمجموعة المكتب الوطني للفوسفات (OCP¹) في العيون، منها محطة مشتركة للماء الصالح للشرب وللري باشتوكة آيت باها، الماء الصالح للشرب بأكادير والسقي بماسة، ومنها محطة للسقي بالداخلية.

وبطبيعة الحال هناك دراسة قصد تحلية مياه البحر بجهة الدار البيضاء اللي يمكن تكون إلى كملت أكبر محطة تحلية في إفريقيا ديال مياه الشرب، والتي ستساعد في تلبية احتياجات مياه الشرب بالدار

الأساسية وخصوصا في الشبكة الطرقية، وتشهد بلادنا نهضة طرقية كبيرة جدا، وأذكر هنا بالبرنامج الكبير والمشروع الكبير بين تزينت والداخلية، والذي هو مشروع خيالي اللي، الحمد لله، الآن فيه واحد نسبة تقدم كبيرة جدا.

وأريد أن أشير أيضا في مجال دائما البنيات التحتية ومجال اللوجستيكي، إلى أن المغرب اليوم يتبوأ في مجال عدد الطرق السيارة والسريعة وفي مجال البنيات التحتية السكنية، وفي مجال البنيات التحتية المينائية المرتبة الأولى إفريقيا، وهذا الرقم بوحده كاف في دون الحديث عن الأرقام الأخرى والتي هي مشرفة لبلادنا ومشرفة لهذه الحكومة أيضا التي اشتغلت لإتمام البرامج المرتبطة بها.

على المستوى الطاقى، ساهمت الجهود التي بذلتها الحكومة في تعزيز الأمن الطاقى لبلادنا، من تقليص التبعية الطاقية نحو الخارج تقلصت من 97% سنة 2009 إلى 90% سنة 2020، صحيح ما دام نحن لسنا بلدا منتجا للمحروقات غادي تبقى التبعية الطاقية فواحد المستوى معين، ولكن يمكن مع هاذ توسيع البرنامج ديال الطاقات المتجددة وإنجاحه أن يساهم في تقليص هاذ التبعية الطاقية، يوما بعد يوم وفيه عدد من البرامج المهمة، وخصوصا في مجال النجاعة الطاقية، واللي تدارت فيه عدد من البرامج صادقتو على بعض الإجراءات فيها في القوانين المالية المتتالية اللي كتعطي دفعة للطاقات المتجددة.

في المجال المعدني والمنجمي تم إعداد مخطط المغرب المعدني 2021-2030، بطريقة تشاركية مع المهنيين، هو مخطط إن شاء الله غادي يمكننا باش نرفعو القيمة المضافة لهاد القطاع في الناتج الداخلي الخام بشكل مهم جدا، وأيضا ضوعفت عمليات التنبع والمراقبة الميدانية لهاد المشاريع المعدنية، وصدر قرار في غشت 2020 بتحديد شروط جديدة وكيفيات جديدة لإعطاء الرخص، وأسفر تطبيقه عن إحداث ما.. وعن التراخيص التي أعطيت لإحداث ما يفوق 3500 منصب شغل، واستثمار 6.7 مليار درهم منها 5.2 مليار درهم مخصصة للبحث والتنقيب المعدني.

كما أنه في مجال تعزيز التنمية المستدامة والتأهيل البيئي، حرصت الحكومة على تسريع اعتماد "الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة" وإدماجها في الإستراتيجيات القطاعية، وهي التي تشهد تقدما جيدا وتقترب من ولادتها، إلى بغيت أنا هنا نوقف عند التنمية المستدامة وخصوصا الأهداف، أهداف التنمية المستدامة وهي الأهداف 17 التي أقرتها الأمم المتحدة في أفق سنة 2030، يمكن أن أقول بأن المغرب يقترب سنة 2018 وسنة 2019 من تحقيق بعضها في سنة 2021 اقتربنا أكثر من أهداف عديدة يمكن نحققوها قبل المدى المحدد، مثلا الأهداف المتعلقة بوفيات الأطفال والأمهات بلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 22 وفاة لكل ألف ولادة حية ونسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة 13 وفاة لكل

¹ Office Chérifien des Phosphates

حاولت الإدارة تخدم به، ولكن لم يكن قط قانونا ملزما، أصبح الآن قانونا بمعنى أن القانون أشنوه هي الأهمية ديالو؟ الواحد اللي يطبق هاذ المجرى القانوني وقع إشكال مع الإدارة يمكن يمشي للقضاء ويحكم له القضاء لأن هناك مستند قانوني ولم يكن من قبل؛

4- تحديد آجال أقصى في 30 يوما لمعالجة ملفات الاستثمار وأقصاه 60 يوما لمعالجة الإقرارات الإدارية، حق المرتفق الحصول على وصل إيداع طلب الخدمة الإدارية، هاذ الشيء مسجل في القانون والتنفيذ ديالو والذي يحث الإدارات على العمل على التقيد به ويتقيدو به، هاذ الثورة هاذي ثورة إدارية في علاقة الإدارة بالمرتفق، أطلقنا كما هو منصوص عليه في القانون البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "إدارتي" يمكن تدخلو ليها دابا (idarati.ma).

هاذ "idarati.ma" أطلقناها في أبريل 2021 وكنشكر وزارة الداخلية، كنشكر وكنشكر وزارة الاقتصاد والمالية قطاع الإدارة، وكنشكر عدد من القطاعات الأخرى التي تضافت جهودها على إنجاح هذا الورش، هي أصبحت المرجع الوطني الرسمي الوحيد للمرتفق للإطلاع على ما يتعين القيام به من لدن الإدارة والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية والجماعات الترابية وكل شخص معنوي خاضع للقانون العام، أي أنه هاذيك المساطر والإجراءات الإدارية خص تكون منشورة، وإلى منشورة تما هاذك هو المرجع الوحيد، وإلى مشيتي لشي إدارة وقال ليك تزيد شي حاجة ما خصكش تزيد، وهذا ثورة في مجال الإدارة، وفعلا انطلقت هاذ البوابة الوطنية في المرحلة الأولى، دابا المرحلة الأولى هي وضع المساطر باش يطلعو عليها المواطنين والمواطنات؛ عندنا المرحلة الثانية وضع الملفات والحصول على الخدمات من البوابة؛ المرحلة الثالثة هو (l'interopérabilité)، يعني التواصل بين مختلف الإدارات، بمعنى أي وثيقة غتطلبها إدارة من المرتفق وهي من الإدارة الأخرى يمكن هي تاخذها مباشرة من الإدارة دون الحاجة إلى أن تطلب من المرتفق نفسه، يبدأ ينتقل بين الإدارات، وقد جمعت لأن تدار واحد العمل غير مسبوق، كنشكر اللجنة التقنية التي سهرت على هذا، جمعت 3644 قرار إداري اللي عندنا ومسطرة إدارية إلى بغينا نقولو، قرار يتضمن مسطرة إدارية، حذف منها 800 لقينا واحد 800 لا معنى لها، غير كطالبو بها للمواطن بدون فائدة فأزلناها، ونشر لحد الساعة في البوابة 2341 مسطرة إدارية، قرار إداري يتضمن 2341 مسطرة، وستنشر قريبا 200 مسطرة جديدة وقيد الدرس 448 مسطرة هي اللي بقات، وإلى كملنا هاذ الورش سنكون أمام ثورة في علاقة المواطن حقيقة بالإدارة، وهذا من بين الأمور الجديدة بين الثورات الجديدة التي أتت بها هذه الحكومة.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

البيضاء الكبرى في أفق سنة 2050، والتي تقدر بحوالي 200 مليون متر مكعب، لأن الأمن المائي شيء مهم، ما يمكنش يجي شي نهار وتقولو هاذوك اللي قبل منا ما داروش إجراءات باش اليوم يكون عندنا مياه الشرب، يكون هنا المياه ديال السقي، خصنا نحافظو عليهم بزواج، وهذا برنامج أيضا، الحمد لله، نجحت فيه الحكومة محطات في الخدمة، محطات تدخل قريبا في الخدمة، محطات أطلقت دراستها أو مشاريعها؛

- بخصوص الولوج للتطهير السائل: لأن هي البند الثالث ديال هاذ الإستراتيجية ديال الأمن المائي، التطهير السائل وصلت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير السائل بالوسط الحضري إلى 76% سنة 2019، وتستهدف الجهود باش نوصلو إلى أكثر من ذلك سنة 2030 ومعالجة المياه المستعملة كجزء مركزي من هذه الإستراتيجية، والحمد لله، هي أيضا تسير بطريقة إيجابية وبطريقة مضطربة.

معشر الأخوات والإخوان،

إذن هذا فيما يخص تطوير الجانب الاقتصادي، والذي يعطينا أن هذه الحكومة هي فعلا حكومة محفزة للاستثمار، محفزة للتشغيل بامتياز، وفي مجال الحكامة أغفلت أن أشير إلى أنه على أن هناك جهود ديال الرقمنة متتالية، وهذا واحد المجال كبير، بطبيعة الحال نحن مدعوون باش نجيبو هذا من بين الأوراش اللي تعطل شوية وهو القانون قانون ديال الإدارة الرقمية اشتغلنا عليه ما قديناش نكلوه، احنا كنا تمنينا نكلوه فعلا، لكن على مستوى الأرض، على مستوى الأرض الخدمات الرقمية على مستوى الإدارة، والتنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي قطعت فيه بلادنا وخصوصا فهاذ الفترة ديال 2020 مع ظروف الجائحة قفزة نوعية والأرقام تدل على ذلك. لكن أنا الورش اللي بغيت نشر ليه بالخصوص هو ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، اللي هو ورش أيضا هيكلي بعد إصدار القانون رقم 55.19 بشأن تبسيط مساطر والإجراءات الإدارية والذي تفضلتم مشكورين بالمصادقة عليه، واللي جاب واحد الإصلاحات عميقة جدا كتبهم المواطن لتبسيط مساطر من بينها:

- 1- زولنا هاذ القضية ديال تصحيح الإمضاء (la légalisation) تصحيح الإمضاء على الوثائق الإدارية المكونة للملف الذي يقدم للإدارة؛
- 2- حددنا حتى عدد النسخ زولنا الكثرة ديال النسخ اللي مطالب المرتفق مقاول أو مواطن خصو يقدمو في الملف مرة كتولي 10 نسخ، مرة تيديرو 8 نسخ، واحد آخر يزيد ليه 2 واحد آخر إلى آخره؛
- 3- اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة: يعني إلا تقدمتي بواحد الطلب مؤطر قانونيا وما جاوباتش الإدارة في الآجال المحددة قانونا أنت عندك الموافقة، وهذا من قبل كان واحد الإجراء كان أعلنه جلالة الملك الحسن الثاني الله يرحمو، في خطاب أذكر من قديم أو حاولنا نخدمو به في الإدارة

المغربيات المقيمة بالخارج والمتواجدات منهن في وضعيات صعبة، دعم ومواكبة الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وفق المحاور ذات الأولوية، تعبئة 40 طبيبا ومختصا من الكفاءات الطبية لمغاربة العالم لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج بشكل تطوعي أثناء الجائحة، من خلال إطلاق منصة للمساعدة الطبية والنفسية، حيث تم في هذا الإطار تقديم مئات الاستشارات الطبية والنفسية، وأيضا وضع نظام جديد للمساعدة القضائية، وأعطيت في هذا المجال الانطلاق للمنصة الرقمية لتقديم الخدمات القانونية والقضائية للمغاربة المقيمين بالخارج، وأيضا تم تعبئة شبكة للمحامين المغاربة من أصول مغربية الممارسين بالخارج في ظل تفشي جائحة "كوفيد-19" لتقديم الإستشارة القانونية المجانية لفائدة هؤلاء المغاربة، وقدمت في هذه الفترة أكثر من آلاف الإستشارات القانونية.

وهناك عدد من البرامج الأخرى لكن أهمها هو تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج، ذلك أن هاذ البرنامج واللي فيه تعبئة هذه الكفاءات في إطار "أكاديمية الكفاءات المغربية بالخارج" الذي يمكن في مرحلة أولى من تعبئة 4500 كفاءة للإسهام في تطوير العرض الوطني في مجال التكوين المهني، أو مدن المهن والكفاءات، أو البحث العلمي أو غيره من المجالات التي يتم بها هؤلاء المغاربة المقيمين بالخارج ويستمر وفق برامج متعددة، تعبئة الكفاءات المغربية بالخارج.

حضرات السيدات والسادة،

لابد أن أشير في الأخير إلى أن جائحة "كوفيد-19" والتي أتت مفاجئة للعالم ولنا كانت امتحانا لنا جميعا، وقد أعطت بلادنا، والحمد لله، نموذجا مشرفا بقيادة جلالة الملك، في مواجهة آثار الجائحة الصحية والاقتصادية والاجتماعية، وتشهد جميع التقارير الوطنية والدولية على أن بلادنا كانت في مستوى عال من تدبير هذه الجائحة، ولاشك أن للحكومة نصيب معين في هذا التدبير الجيد لهذه الجائحة.. شكرا شكرا، على حسب ما تقول المعارضة بطبيعة الحال، شكرا جزيلًا، إن شاء الله.. فالتقارير الدولية تثبت أنه على المستوى الصحي، والحمد لله، كان هناك تحكم جيد في الجائحة، تحكم جيد والمقارنة مع دول العالم مع الأرقام الأخرى كيبين بأنه نتيجة الإجراءات المتخذة تجنبا آلاف الوفيات، عشرات الآلاف من الحالات الحرجة ومئات الآلاف من حالات الإصابة بـ"كوفيد-19"، وهذا ما تجنبناه، هذا واحد الخسارة لو كانت لا تقدر بثمن واحد الربح ما عندو ثمن أولا؛

ثانيا، شكلت مواجهة تأثيرات الجائحة على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الاجتماعي نتيجة عدد كبير من الإجراءات وبالقيادة ديال جلالة الملك، بالتنفيذ ديال مختلف القطاعات الحكومية التي تضافرت جهودها، ويتعاون ديال المواطنين والمواطنات إلى التخفيف على المواطنين والمواطنات في تأثير جائحة، ولذلك قالت الدراسة التي أشرت إليها منذ قليل ديال البنك الإفريقي للتنمية إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية

تشكل التوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وقضية الصحراء المغربية الأساس والموجه لعمل الحكومة، وعلى ضوء ذلك واصلت الحكومة العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياها العادلة في العالم، ومواكبة السياسة الإفريقية بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فضلا عن مواصلة العناية بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

وقد أشرت في البداية إلى النجاحات الباهرة التي حققتها بلادنا بقيادة جلالة الملك، فيما يخص ترصيد السيادة الوطنية على كامل ترابه وفيما يخص الصحراء المغربية العزيزة، وكيف أن هذه الانتصارات الدبلوماسية، الحمد لله، وغير المسبوقة من اعترافات ومن فتح قنصليات ومن غيرها من النجاحات، بوات بلادنا، الحمد لله، مرتبة مهمة عالميا فيما يخص ترصيد ما تم من قبل فيما يخص قضية الصحراء المغربية.

لكن، انطلاقا من العناية المولوية لصاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله، بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووفقا للتوجيهات السامية ذات الصلة، قامت الوزارة المنتدبة بالبلورة والشروع في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاع هؤلاء المغاربة والدفاع عن حقوقهم والدفاع عن مصالحهم:

1- منها الشروع في أحراة وورش تطوير وتجويد وتقريب الخدمات القنصلية للمغاربة المقيمين بالخارج، وتبسيط مساطر واعتماد التدبير الرقمي وتقديم الخدمات بالمواعيد وتحسين ظروف الاستقبال، ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع القانون الذي بين أيديكم ديال الحالة المدنية، والذي سيكون أيضا ثورة فيما يخص الرقمنة ديال الحالة المدنية والحصول عليها رقميا، وهذا غادي يهتم المغاربة داخل الوطن والمغاربة خارج الوطن، لأن كل عمل الرقمنة راه هو مفتوح على المغاربة في الخارج، والأمر اللي تدارت في القضاء وفي عدد من الإدارات الأخرى كلها في المحاكم وغيرها يستفيد منها مغاربة الخارج كما يستفيد منها المغاربة داخل الوطن؛

2- وضع ومأسسة منظومة مندجعة لتلقي وتتبع معالجة شكايات المغاربة المقيمين بالخارج، بهدف تيسير وتسريع عملية تتبعها ومعالجتها، وفعلا تم على هذا المستوى وتم تلقي المئات من الشكايات ومعالجتها؛

3- تعيين مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون مع مؤسسة وسيط المملكة لأجل تحقيق الهدف هو تحقيق الالتئاقية والنجاحة بين مؤسسات الدولة والحكومة؛

4- وأخيرا إعطاء مخطط عمل استعجالي لمواكبة مغاربة العالم في الفترة ديال الجائحة، وخصوصا المغاربة الموجودين في وضعيات صعبة أو هشاشة في الخارج جراء التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة، وهذا فيه دعم تدرس عدد من الأطفال في مناطق معينة، استفاد منه مئات الأطفال: 1700 طفل تلميذ وتلميذة من أبناء الأسر المغربية المعوزة في عدد من الدول، تحويل ما يقرب من 1000 منحة لفائدة الطلبة المعوزين من أبناء الجالية المقيمين بالخارج، إحداث آلية للمواكبة الاجتماعية للفئات

يصيبه الفيروس، راه بزاف ديال الناس تلقحو واصابهم الفيروس، التلقيح مهم كيحمي ولكن خصنا نوصلو للمناعة الجماعية باش يحمي جمهور المواطنين والمواطنين، فلذلك أريد مرة أخرى أن أحث نفسي وأحثكم جميعا وأحث الجميع على أن نلتزم بهذه الإجراءات الضرورية في هاذ المجال.

وأريد أيضا أن أوجه رسالة شكر وتنويه إلى جميع الأطر الصامدة، والذين شكلوا الجبهة الأمامية في مقاومة هذه الجائحة، وأخص بالذكر، أولا، الأطر الصحية والإدارية وشبه الطبية في القطاع الصحي، وأيضا الأطر الأمنية والإدارية في القطاع الأمني والأطر الإدارية والتعليمية والتربوية في جميع القطاعات الأخرى، لأن جميع القطاعات فيها أطر إدارية أيضا وأكبت، صبرت، طورت خدمات باش يكون الغذاء متوفر، الدواء متوفر، نتذكر هاذيك الفترة فاش كانت الكرامة كتنقلب عليها العالم كيقلب عليها، فاش تعبت الأطر الإدارية والمهنيين وتدارو مع القطاع الخاص وتدار واحد الجهد سريع وفي ظرفية قياسية ولت بلادنا مصدرة للكمامات عندما كانت دول متقدمة حارت في التوفر عليها، وما خصناش نساو هاذ الشي، هاذي نجاحات ديال الحكومة ونجاحات ديال المغرب، ما خصناش نساو هاذ الشي، وأيضا فيما يخص هاذ المعقات (Les liquides..) هاذ المعقات، الحمد لله، اللي كان عندنا في مارس 2020 كان عندنا 0 إنتاج، ما دازت بضعة شهور 3 شهور و4 شهور حتى ولينا كنتجو 100% ديال الحاجيات ديالنا واللي كصدرو، وهكذا إلى بغيت نهضرو، أنا قلت دائما قصص النجاح في مقاومة الجائحة، قصص نجاح كثيرة جدا ومتواليه ومؤثرة والحمد لله أعطتنا أمنا وأمانا وصلتنا لهذا الحالة.

فلذلك، أريد أن أشكر باسمكم جميعا جميع من ساهم في قصة هذا النجاح، وبطبيعة الحال لا بد أن أشكر السيدات والسادة البرلمانيين أيضا لأن تعبنا فذلك المرحلة خرجنا مشاريع قوانين بسرعة قياسية لمواجهة هاذ الحالة، لأن مواجهة الوضعية كانت تحتاج إلى استنفار تشريعي أيضا، استنفار عملي، استنفار إداري، استنفار أمني، استنفار صحي ولكن استنفار تشريعي أيضا، وهو ما نجحنا فيه مجتمعين، فشكرا جزيلاً لكم وشكرا للجميع من ساهم في هذه التحولات الكبيرة.

أريد أن.. في الأخير وفي الخاتمة، أريد أن أشير مرة أخرى إلى أن هذه الحصيلة الجماعية للحكومة والتي تشرفت بتقديم ملخص، ملخص ملخص صغير جدا، اليوم، صغير جدا.. شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

نستمعو، نستمعو للسيد رئيس الحكومة، باقي ما كلشاي.

السيد رئيس الحكومة:

.. أولا، من حيث منهجيتها، المنهجية ديال العمل ديال الحكومة كانت منهجية مبنية على الإنصات، على الإنجاز، على العمل الجماعي وعلى الإبداع

في مجال الجائحة، إجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، أدت إلى تخفيض العجز، عجز في نسبة النمو بـ6%، كان غادي يكون عندنا عجز ديال 6%، كان غادي نفقدو، نفقدو من الناتج الداخلي الخام 6% وما فقدناش هاذيك 6% نتيجة الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذتها الحكومة.

وأیضا أدت هذه الإجراءات إلى تقليص عدد مناصب الشغل اللي تفقدت والتي كان من الممكن أن تفقد نتيجة الجائحة وتأثيراتها بـ71%، بمعنى نقذنا.. (71% on a sauvegardé) من مناصب الشغل التي كان ممكن أن تفقد، وأيضا بينت الإحصائية ديال المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قلصت بشكل كبير فقدان الشغل، وقلصت نسبة البطالة، وقلصت نسبة إفلاس المقاول، وكانت عندها تأثيرات إيجابية على المقاول وعلى إنتاج الثروة الوطنية وهذا شيء فخر به. وآت في الأخير للحملة الوطنية للتلقيح والتي أيضا كما تعرفون وكما يشهد الجميع كان نجاحا كبيرا لبلادنا بقيادة جلالة الملك، ووصلنا الآن ما يقرب من 34% من الفئة المستهدفة والآن قد لفتحت، وهذا شيء مهم جدا وغير موجود في أي دولة تقريبا في إفريقيا، إفريقيا الآن فيها 15 مليون ديال شخص ملتح، 10 ديال مليون في المغرب يعني الثلثين من الأفراد الملقحين في إفريقيا هم في المغرب، وهذا لاشك كان واحد الجهد كبير بقيادة جلالة الملك لجميع القطاعات المتدخلة لإنجاح هذه المرحلة.

معشر السيدات والسادة البرلمانيين،

وأوجه كلمتي لكم وأيضا للمواطنين، مجموع المواطنين، على الرغم من هاذ النجاحات المقدرة، وعلى الرغم من التحكم النسبي في الوباء، لكن يجب أن نتحلى بدرجة عالية من الحيطة والحذر، فنحن رأينا نتيجة طبيعة الحال التسهيلات التي بدأناها منذ فترة فيما يخص الحركة داخل المدن وبين المدن، وأيضا الرحلات التي فتحت مع الخارج، هاذ الإجراءات كلها وغيرها وربما بعض التهاون الذي نراه في بعض الفئات وفي بعض المناطق أدى إلى ارتفاع نسبي ديال عدد الحالات وعدد الحالات الحرجة أيضا، اللي شفتنا بأنها ولات كتطلع ولات الحالات النشطة عندنا واللي وصلنا 6000 حالة نشطة في المجموع، راه واحد الوقت وصلنا لأقل من 3000 حالة نشطة، اليوم احنا في 6000 حالة نشطة، الضعف في شهر واحد وهذا شيء غير جيد.

صحيح، باقي ما وصلناش للمناطق الحمراء، ولكن هاذ الارتفاع المضطرد خصو يخلينا نلتزموا بالإجراءات الضرورية، التباعد الله يجازيكم بخير، الكرامة في الفضاءات العمومية، نتجنبو السلام باليد والتعناق، نتجنبو مناطق الازدحام، نبدأو نعقمو يدينا كل فترة بين فترة وفترة، هاذ الشي ضروري باش نجنبو راسنا ونجنبو احبابنا، ونجنبو الأسر ديالنا ونجنبو المواطنين والمواطنين ديالنا نجنبوهم الأسوأ، ما يتعاداوش وخصنا نقولو نعرفو واحد القضية كون الإنسان ملتح واخا جوج تلقحات لا يعني أنه لا يمكن أن

في آليات التنزيل والتنوع.

ثانيا، هاذ الحصيلة ديال الحكومة فيها إنجازات محققة على أرض الواقع بآثار واقعية أشرت إلى بعضها فقط، بعضها على المواطن والمواطنة في المدينة وفي القرية، في السهل وفي الجبل وفي مختلف الجهات وعلى المغاربة المقيمين بالخارج أيضا.

ثالثا - الله اللي عارف - هذه حكومة اشتغلت على الرغم من الإكراهات الاستثنائية السياسية والصحية وغيرها كثير، وأيضا هذه الحصيلة تتميز ماشي فقط بإجراءات جزئية وإنما بعدد من الإصلاحات الهيكلية ستؤثر في الحكومات اللاحقة، وستجعلها تشتغل وفق خرائط طريق واضحة نحو أهداف اجتماعية واقتصادية طموحة وعالية جدا، وبالتالي

فهي أريد أن أقول إنها حكومة إنها حصيلة مشرفة، والحمد لله.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع عن بلدنا هذا الوباء وهذا البلاء ويحبينا فالصواب إن شاء الله حالا ومستقبلا.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا جزيلا.

شكرا للسيدات والسادة النواب، السادة البرلمانين.

(ورفعت الجلسة).